الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماستر

عنوان المذكرة :

دور السياسة المالية في معالجة التضخم

الجزائر 2006 - 2016 نموذجا

إعداد الطالبة:

- شاكي وردة

- رئيسا	د . بوزيان العجال	أستاذ محاضر- أ- جامعة مستغانم
- مناقشا	معارفية الطيب	أستاذ مساعد - أ- جامعة مستغانم
- مقررا	د . بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر- أ- جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2017 – 2018

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدان الكريمان أطال الله في عمرهما

إلى

إخوتي و أخواتي و لكل

من

أحبهم و يحبونني بصدق و لكل

من

ساهم في انجازه

و الحمد و الشكر لله الرزاق الكريم

شكر

نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لنا في انجاز هذا البحث و ما كنا لنوفق لولا توفيق الله .

نتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير و الامتنان إلى الأستاذ المؤطر "بن زيدان ياسين" على جملة التوجيهات و النصائح التي كلل بها مشوارنا و التي كان حافزا في إتمام هذا العمل .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص مع فائق التقدير و الاحترام لكل أستاذ مخلص لرسالته .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل و اجتهد معنا بكل إخلاص .

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل .

وردة شاكي

مقدمة عامة

- تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات والوسائل التي تعمل كل منها على الاستقرار الاقتصادي ، ومن أهم هذه الوسائل ، السياسة المالية ، السياسة النقدية ، الائتمانية ، سعر الصرف والسياسة التجارية .

- تعتبر السياسة المالية من أهم الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي ، الاجتماعي و السياسي ، كما تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه بيئة هذه المتغيرات من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات .

- و لمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة ومتفاوتة الأثر والأهداف ، يمكن للسياسة المالية أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم الاقتصاد الوطني و نجاح السياسة الاقتصادية ، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي أو في تأخير و تعطيل في تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج و السياسات الاقتصادية .

- و المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة ، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك، و بقيت السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية و بصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929 ، إلا انه يمكن القول بان التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير كينز في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود" ، و منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي ، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات فضلا عن مالها من اثر في التنمية الاقتصادية و خاصة في الدول الآخذة في النمو .

التضخمية و دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع كما أصبح التضخم يتميز بسرعة انتشاره من بلد لأخر ، و بقوة نموه من فترة إلى أخرى ، وبصعوبة السيطرة عليه ، وبحكم أثاره الغير مرغوبة على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي بخاصة ، لابد من البحث في مسببات هذه الظاهرة ولتعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتعتبر السياسة المالية من بين السياسات الهامة التي ساهمت في الحد من التضخم ليومنا هذا ، وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

- إشكالية البحث :

- كيف يمكن للسياسة المالية معالجة ظاهرة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ؟ .

- و التي تندرج تحتها عدة تساؤلات فرعية :

- ماهية السياسة المالية و ما هي أهدافها ؟ .
- ما علاقة السياسة المالية بالتضخم ؟ .
- ما هي أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم ؟ .

- فرضيات الدراسة :

- السياسة المالية أداة من الأدوات السياسية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- تساهم السياسة المالية في القضاء على الفجوة التضخمية .
- معانات الاقتصاد من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية و الاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع ؟ .

- أسباب اختيار الموضوع :

- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

- تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في الحد من ظاهرة التضخم .

- تحديد أهم مفاهيم التضخم ومعرفة مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني

- محاولة إبراز دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الأسعار .

- محاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية على حالة واقعية تمس الجزائر .

- أهمية الدراسة :

- تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية المتغير الذي تتناوله والمتمثل في السياسة المالية كونها تحتل مكانة بارزة على الساحة الدولية ودورها الفعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدواتها التي تساعد في تحقيق الاستقرار على مستويات الأسعار .

- أهداف الدراسة :

- التعرف على الإطار النظري للسياسة المالية وفعاليتها في التحكم في معدلات التضخم .

- دراسة ظاهرة التضخم والتعرض للأسباب المنشئة لها بالجزائر ، ومدى القدرة على استهداف هذه الظاهرة .

- محاولة تقييم وضعية ومسار السياسة المالية في الجزائر .

- الوقوف على أهم النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المؤشرات الاقتصادية من خلال استخدام السياسة المالية .

- منهج وأدوات الدراسة :

- محاولة منا للإجابة على التساؤلات وبغية اختيار صحة الفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف وتشخيص الظاهرة ، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال جمع الإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثنا وتحليلها .

- هيكل الدراسة :

- تضمن عملنا مقدمة عامة ، ثلاث فصول وخاتمة عامة ، حيث تناول في الفصل الأول مفاهيم عامة حول السياسة المالية من خلال ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السياسة المالية وفي المبحث الثاني السياسة المالية في الفكر الاقتصادي ، أما المبحث الثالث العوامل المؤثرة في السياسة المالية .

- قمنا في الفصل الثاني بمعالجة الإطار النظري للتضخم من خلال ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث

الأول إلى نظرة عامة حول التضخم ، أما المبحث الثاني تضمن نظريات نشوء التضخم وقمنا بعرض أدوات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم في المبحث الثالث .

- تعرضنا في الفصل الثالث و الأخير إلى دور السياسة المالية في معالجة التضخم خلال الفترة ما بين 2006-2016 هذا من خلال تطور السياسة المالية في الجزائر هذا فيما يخص المبحث الأول الذي تناولنا فيه ثلاث مطالب ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى المميزات الأساسية للسياسة المالية و التحديات التي تواجهها و أخيرا المبحث الثالث و الذي عالجنا من خلاله تطور معدلات التضخم في الجزائر و أهم أسبابه و آثاره على الاقتصاد الجزائري و كيفية معالجته .

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول السياسة المالية

- تمهيد :

- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى ، هذا لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني ، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر على مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

- وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة وانتقلت من الطور الحيادي إلى ألتدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ، معالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات غير أن السياسة المالية لاستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد .

- المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

- قبل أن نتطرق إلى ماهية السياسة المالية وتعريفها ، يجب أن نعرج إلى تعريف السياسة الاقتصادية وما هو أسلوب إعدادها وما هي أدواتها ؟

- حيث يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف .

- كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ضلها الوحدات الاقتصادية الأخرى,والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما ، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة . [1]

- يتضح من التعارف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر

1- عماد السخن : 2016 "التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى ،أمجد للنشر والتوزيع ، ص 33 / ص 35 .

استخدام اقل حجما من الموارد لتحقيق اكبر عدد من الأهداف. [1]

- لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية انجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته ، و هذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات و هي :

- تحديد الهدف : قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد ثم رسم السياسة لحلها,حتى تتحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها ، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم .

- تحديد البدائل : بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق ، فان راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل :

- فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض .

- خفض الإنفاق الحكومي .

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كان يخفض العروض النقدية .

- تحليل البدائل : عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار ، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي ، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الايجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي و هنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل و في حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية عندئذ يكون في الخطوة الأخيرة و المتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

1- درواسي مسعود : 2005 "أطروحة دكتوراه في السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر" 1990 – 2014 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .

- يمكن تقسيم الأدوات المانحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية :

- أدوات السياسة النقدية.

- أدوات السياسة المالية.

- نشاط الأعمال العام.

- التدخل المباشر من خلال الامتيازات و القيود و الأوامر والتراخيص .

- للإشارة فان المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية ، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثية للتدخل بحيث تحتل الجانبين الآخرين ، السياسة المالية و السياسة النقدية ، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الأجور .

- مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى سياسة التجارة التي هي جزء منها و تختص بأمور الصادرات و الواردات و الإعانات والصرف من أهداف السياسة الاقتصادية :

- دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي ، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة ، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو كما أن السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري ، لأن ارتفاع الأسعار له أثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة . [1]

- يتضح مما سبق انه تسعى الدولة ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات, وخاصة تلك السلع التي

1- عماد السخن : مرجع سابق ص 36 .

يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع ، والى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات. [1]

- **المطلب الأول :** تعريف السياسة المالية والية عملها .

- **أولا /** تعريف السياسة المالية :

- اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية « fisc »وتعني حافظة النقود أو الخزانة .

- و كانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي ينشر كتاب"السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور alian .H.HANSAn " ، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها ، ولكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، و أن هذه الأخيرة قد تحدث أثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية ويؤخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية تسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

- و يمكن تعريفها السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما سيتتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة ، وكذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني ، و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الإفراد في توزيع الدخول و الثروات .

1- درواسي مسعود : مرجع سابق ص 44 .

- فتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة .

- بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار ، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية .

- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة .

- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى نمط اتفاق لهذه الإيرادات .

- و هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة ، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى . [1]

- ففي ظل النظرية التقليدية :فان السياسة المالية يمكن تعريفها تبعا لفاستون جييز jeze وغيره من الكلاسيك بأنها مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة إن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتامين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد .

- في حين إن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة ، إذ تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب و وسائل نقدية وثقافية و صحية . [2]

1- عماد السخن : مرجع سابق ص 44 .

2- عباس كاظم الدعمي : 2010 م - 1434 هـ "السياسات النقدية و المالية" ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان ، ص 49

- فالسياسة المالية هي مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. [1]

- ومن خلال التعريفات السابقة ، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في إن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها ، بمعنى إن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة ، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الإفراد في توزيع الدخول و الثروات .

- و مما سبق يمكن القول إن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث أثار مرغوبة و تجنب الآثار الغير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة . [2]

- و يتحدد مفهوم السياسة المالية بأنها تلك الجهود و المحاولات الحكومية المعتمد عليها في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة و تحديد الأهمية النسبية لكل منها فضلا عن تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام بأشكاله المختلفة من إنفاق جار وإنفاق رأسمالي و إنفاق تنموي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي .

- وتعد السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تسهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية نظرا لتعدد الآثار التي تتركها تلك السياسة في العديد من المجالات والنواحي الاقتصادية ، كالتأثير في تكوين رأس المال ، والتأثير في الإنتاج ، والتأثير في الاستهلاك ، و التأثير في التضخم . [3]

1- أحمد عبد السميع علام : 2012 م "المالية العامة" ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، ص 301 .

2- عماد السخن : مرجع سابق ص 45 .

3- نصر حمود مزنان فهد : 2015 م – 1434 هـ "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية" ، الطبعة الثانية دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 45 .

- كما تعرف السياسة المالية على إنها تلك الجهود المتعمدة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث تضخم من خلال سياسات الإنفاق والضرائب والاقتراض العامة . [1]

- و في الأخير يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة المالية :إنها تلك المجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة .

- ثانيا : آلية عمل السياسة المالية .

- تستخدم أدوات السياسة المالية من اجل معالجة الفجوة الركودية أو من اجل معالجة الفجوة التضخمية ويمكن توضيح آلية عملها كالتالي :

1- حالة الكساد :

- يظهر الكساد الاقتصادي عندما يكون العرض الكلي اكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها ، أي إن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ في نموه ، وفي مثل هذه الحالة فان الحكومة تلجا إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية والتي تستخدم على النحو التالي :

- زيادة مستوى الإنفاق العام :والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لان أنفاق الحكومة هو بمثابة مدا خيل للأفراد وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي ، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها ، وبالتالي إلى توظيف عمال جددوا هذا سيؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الإمام .

- قد تقوم الحكومة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية ، وهنا تزداد الدخول من ناحية كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى ، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما سيؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد .

- استخدام مزيج من زيادة الأنفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد .

1- وحيد مهدي عامر : 2010 م "اقتصاديات النقود و البنوك" ، الدار الجامعية ، ص 203 .

2- حالة التضخم الاقتصادي :

- يتمثل التضخم في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار ، و هنا يكون دور السياسة المالية هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع وذلك عن طريق أتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد أساسا على :

- تخفيض مستوى الإنفاق العام : الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ، مما يخفف حدة الطلب الكلي ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار .

- رفع مستوى الضرائب ، مما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تخفيض الأنفاق الكلي.

- المزيج بين الحالتين : أي تخفيض مستوى الأنفاق العام وزيادة الضرائب ، وبالتالي الخروج من حالة التضخم . (1)

- **المطلب الثاني:** أهداف السياسة المالية وأهميتها .

- **أولا :** أهداف السياسة المالية :

- أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه ، وتوحد الأهداف وعدم تعارض الجهود ، أو تنافسها ، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية إن تعمل على تحقيق أهم الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها .

- حيث تندرج أهداف السياسة المالية في النقاط التالية :

1- تحقيق حد الكفاف :

- حد الكفاف يقصد به ، الحد الأدنى لمستوى معيشة الأفراد ، ولا شك في أن هذا المطلب مطلب دستوري أي أن توفير حد أدنى لمستوى معيشة الأفراد لابد أن يكون ضمن أهداف خطة التنمية الاقتصادية ، و بالتالي تتدخل السياسة المالية لأدواتها لتحقيق هذا المطلب ، من خلال التدخل بسياسة الضرائب التصاعدية للحصول على فائض الطبقة الثرية لتحويلها إلى الطبقة المحدودة الدخل في صورة دعم سلع ضرورية و إنشاء

1- محفوظ فاطمة : 2015 م "مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أعلي موحند أولحاج ، البويرة ، ص 8 .

خدمات لا يستفيد منها إلا محدودي الدخل و لا يتحمل تكاليفها إلا مرتفعي الدخل ، مثل الخدمات الصحية المتمثلة في المراكز والمستشفيات الحكومية ، وخدمات اجتماعية كدور المسنين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، و الخدمات الاجتماعية متمثلة في المدارس و دور الحضانة الحكومية ، علاوة على الإسكان الشعبي الذي يتم توزيعه على محدودي الدخل والفقراء الذين ليس لهم أي مأوى معيشي .

2- علاج معدلات التضخم :

- يعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تتسبب في عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية,لذلك تتدخل السياسة المالية بأدواتها من اجل التقليل من معدلاته المرتفعة ، للحد الذي لا يعرقل حركة التنمية ، فنجد أنها تتدخل حينا من خلال سياسة الضرائب بامتصاص القوة الشرائية التي تتمثل في حجم الطلب الزائد عن حجم العرض لتحقيق التوازن فيما بينهما ، وقد تتدخل بسياسة الإنفاق عندما يكون الاقتصاد لم يصل بعد لحالة التشغيل الكامل .

3- التقليل من حجم معدلات البطالة :

- البطالة تعني وجود قو شرائية في المجتمع بدون عمل ، وعلى الرغم من أن لبطالة لها أنواع مختلفة مثل البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة والبطالة الهيكلية ، إلا أن هذه الأنواع تكون سبب سوء حالة الاقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية في الدول النامية ، لذلك فان تدخل الدولة بسياستها الاتفاقية على الاستثمار لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ، أي انه كلما زادت وتوسعت حركة الإنتاجية كلما احتاجت العملية الإنتاجية process productive إلى مزيد من القوة العاملة ، وبالتالي يقل معدل البطالة ، كما أن البطالة الهيكلية التي تكون بسبب انتقال حالة الاقتصاد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى في التقنية ، النتائج المترتبة عنها تتجلى في أن الاستغناء عن العمالة الغير مؤهلة فنيا ، تجعل تلك العمالة تسعى جيدا إلى الارتقاء بالمستوى المهاري والفني المطلوب للحصول على فرصة العمل المناسبة طالما كانت الطاقة الإنتاجية تستوعب تلك الزيادة .

4- المحافظة على مستوى الأسعار :

- يمكن المحافظة على مستوى الأسعار من خلال تدخل الدولة لتحليل واقع الأسعار وتحديد المؤشرات السعرية و أسباب ارتفاع أسعار بعض السلع والإجراءات التي تقوم بها وزارة الاقتصاد لمعالجة ظاهرة ارتفاع الأسعار، سواء من خلال الرقابة على حركة الأسواق ، أو ضبط وجود المنتج ، لتتدخل السياسة المالية لتحديد العلاقة فيما بين الدخول و الأسعار ، فإذا ما وجدت إن هناك فجوة فيما بين الدخول و الأسعار فإنها تتدخل بسياسة الإنفاق التوسعي ، لزيادة دخول الأفراد بالقدر الذي يتوازن مع مستوى ارتفاع الأسعار

أو عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الضرورية و الاستهـلاكية المستوردة لتصل إلى المستهلك محدود الدخل بأسعار مناسبة وهو ما حدث في مصر عام 2008عندما احتاجت مصر موجة تضخمية كبيرة وصلت بأسعار السلع التموينية ارتفاعا لم يتحمله المستهلك فتدخلت الدولة بسياستها المالية فتحملت جزء من أسعار الضريبة على هذه السلع فانخفضت أسعارها إلى المعدل الذي يمكن أن يتقبله المواطن محدود الدخل .

5- الحصول لحالة التشغيل الكامل :

- ليس بالضرورة أن يتحقق التوازن في الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ، فقد يتحقق مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل ، بمعنى أن يقل مستوى الناتج القومي المحقق على المستوى الذي يمكن تحقيقه باستخدام كل القوى العاملة والموارد المادية المتاحة ، والذي ينتج عن هذه الفجوة بطالة القوى العاملة و نموذج تعطل للموارد المتاحة ، و لكي يتحقق مستوى التشغيل الكامل ينبغي زيادة معدل الطلب الكلى و عليه يمكن زيادة الناتج القومي الإجمالي g .n.p عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال ، بفرض ثبات المستوى العام للأسعار ، طالما أم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ، كما قد يتحقق مستوى للتوازن عند مستوى أعلى من التشغيل الكامل أي زيادة الطلب الكلي عن الطلب ألازم لتحقيق العمالة الكاملة والفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يتوافق مع مستوى التشغيل الكامل ، ثغرة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام للأسعار .

- منحنى العرض الكلي يتوقف على ظروف الإنتاج فهو بين الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لإنتاجها و عرضها عند الحصول على إيرادات معنية ، و نسبة تزايد منحنى العرض تتوقف على مرونة العرض للجهاز الإنتاجي في مجموعة المراحل الأولى يمكن زيادة الإنتاج بسهولة لأنه تنتج كميات صغيرة ومن ثم تكون مرونة العرض كبيرة و لكن مع زيادة الإنتاج تقل مرونة العرض تدريجيا لأنه لا يمكن زيادة الناتج إلا بنفقة متزايدة و تنعدم هذه المرونة كلية عندما تشغل كافة الموارد الاقتصادية المتاحة .

- أما منحنى الطلب الكلي فهو يبدأ عادة بمستوى أعلى من العرض الكلي لان المنتج يعمل تحت دافع البحث عن الربح ، وبصفة عامة يتزايد الطلب الكلي بمعدل متناقص فهو لا يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية اكبر من العرض الكلي ,ولذلك لابد وان يتقاطع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي ونقطة الالتقاء هذه هي التي يتحدد على أساسها كل من الدخل القومي ، حجم التشغيل ، و حجم الإنتاج ، ولذلك يطلق عليها الطلب الكلي الفعال إشارة إلى فاعليتها في هذا في تحقيق تلك العناصر الفعالة .

- يترتب من التشغيل للموارد المتاحة (المادية و البشرية) ، إنتاج كمية من السلع والخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية وخلق دخل كلي الذي يمثل مصدر الطلب الكلي ، و الذي يمكن أن يوجه لشراء السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية و عليه يكون الناتج الكلي قيمة مساوية للدخل الكلي الذي يوجه للإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار .

- ويتحدد الطلب على الاستهلاك بدوره بكل من الدخل والميل الحدي للاستهلاك ، أما الطلب على الاستثمار فيتحدد بالعلاقة الدائرة فيما بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، كما أن سعر الفائدة يتحدد بعرض النقود والطلب عليها أما الكفاية الحدية لرأس المال فتكون على أساس الربحية المتوقعة من الأصل الرأسمالي طوال عمره الافتراضي .

6- استغلال جميع الموارد المتاحة للإنتاج المحلي :

- تستطيع الدولة بأدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة ، وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيم مضافة للاقتصاد الوطني تتجه نحو زيادة الإنفاق عليها فيزيد حجم الاستثمار ويزيد معدل الدخل القومي ، أو تتجه السياسة المالية بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشروعات أو إعفائها من تلك الضرائب فيزيد الدخل بفعل مضاعف الضريبة كما تقوم الدولة بفرض معدلات مرتفعة على المشروعات المنتجة إلى تحقق زيادة في الدخل القومي .[1]

7- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية :

- تعرف التنمية الاقتصادية ، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان ، فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع .

- و يقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوية معينة ، خلال فترة زمنية طويلة ، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد الوطني .

- كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي ، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد ، كما أن هناك تعريفات أخرى منها : أنها تغيير بنياني

1- أحمد عبد السميع علام : مرجع سابق ص 303 .

ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة ، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن .

- من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة ، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها ، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي . [1]

- تستطيع الدولة بسياستها المالية أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية ، من خلال وضع سياسات نقدية ومالية قصيرة ومتوسطة الأجل للحد من الزيادة المفرطة في نسب التضخم والتي ترافق الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاستثمارية على أن تكون هذه السياسات هدفا بحد ذاتها كما تستطيع الدولة أن تستخدم الخبراء في مجال التنمية الاقتصادية لتحديد الخطط النقدية والمالية التي يمكن من خلالها المرور من عنق الزجاجة فالتنمية مرحلة حاسمة في حياة الأمم تتبدل فيها كل الهياكل الإنتاجية ، وبالتالي تتجه السياسة المالية من خلال الإنفاق الاستثماري إلى توجيه هذا الإنفاق إلى مشروعات رأس المال الاجتماعي ، و منح مشروعات مترابطة زمنيا بحيث لا يمكن لأي قطاع أن يعمل بمفرده ، بل هي منظومة تعالجها السياسة المالية ، فمحطات الكهرباء لابد أن تعمل من خلال مشروعات التوربينات و لذلك لا يتم الإنفاق عليهما معا , و مشروعات المواصلات و الاتصالات يجب أن تعمل من خلال رأس المال ضخم لذا فقد تتجه الحكومة إلى عقد قروض طويلة الأجل للإنفاق على تلك المشروعات الضخمة أو تتجه نحو سياسة التمويل بالتضخم بشرط تمويل حركة التنمية الاقتصاد ، ثم الاتجاه بعد ذلك إلى سداد هذه الديون من عائد هذه المشروعات . [2]

- ثانيا : أهمية السياسة المالية .

- إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول ، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية و سواء كانت متقدمة أو نامية ، و نتيجة لاتساع دور الدولة و زيادة أهمية ماليتها العامة و نشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية و الذي

1- درواسي مسعود : مرجع سابق ص 90 .

2- أحمد عبد السميع علام : مرجع سابق ص 309 .

يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها ، ويمكن توضيح جزء من أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية :

- التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم ...الخ .

- التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي .- العمل جنبا إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار . [1]

- إدارة الطلب الكلي بنجاح ، حيث إن حدوث كسادا يعني انخفاض حجم الطلب الكلي ، وبالتالي تتدخل سياسة الإنفاق ، للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار ، و بالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي و بالتالي زيادة حجم اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من اجل إعادة توزيع الدخول ، و دور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي ، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة و النشاط الاقتصادي الخاص ، بحيث يكون دور الدولة تنافسي و ليس مدمر للقطاع الخاص ، كما أن هناك التأثير المباشر و التأثير غير المباشر لسياسة الإنفاق ، من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي ، أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى عناصر الطلب الكلي و انخفاضه على إحدى العناصر الأخرى ، فإذا زاد الإنفاق الحكومي ، فان معنى ذلك انخفاض الاستهلاك على الإفراد و بالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي . [2]

- **المطلب الثالث :** مراحل السياسة المالية وأنواعها .

- **أولا :** مراحل السياسة المالية :

- إن التغيرات العملية و الإيديولوجية التي طرأت على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كان لازما على السياسة المالية إن تتخلى عن مفهوم الحياد وتتبنى مفهوم التداخل , ويمكن رد تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين :

1- السياسة المالية المحضرة :

- و يشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان " نظرية سقي المضخة " و مقتضاها إن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة وعلى نطاق واسع و تمويل عن طريق

1- درواسي مسعود : مرجع سابق ص 66 .

2- أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق ص 311.

الاقتراض ، يكون من شانها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية فيما بعد .

- والفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة يتمثل في إن برنامجا للإنفاق العام يمكن إن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجع عن الانتعاش والنهوض ، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في إن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة,ولا تمثل خضما من القوة الشرائية النشيطة,وفي معظم الأحوال فان النفقات التي تمول بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة اكبر وهي أكثر توسعا في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى .

- إن نظرية سقي المضخة تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلا وان النتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة ، كما تفترض أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية ، وسوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عاليا بقوته الذاتية .

- ومنه إن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجا إن حجما معينا من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له اثر وضع الاقتصاد على الطريق نحو الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية وبدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي ، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج انه مهما كان المبلغ المطلوب,فان الاقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية ومما سبق يمكن القول أن سياسة سقي المضخة ، تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش ، ومن ثم يمكنه السير ذاتيا، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ . كما يقتصر وقت عملها في مرحلة الانكماش فقط .

2- السياسة المالية التعويضية :

- تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعة التحليل الكينزي ، و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه إعداد الأنفاق الحكومي والسياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساس بالموقف الاقتصادي والاتجاهات الموجودة ، ولهذا يستخدم تياري الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة ، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة و لكن التأثير على مجموع تيارات الأنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع والخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيض أو زيادة الضريبة) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة . فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي

التخلي على مبدأ توازن الميزانية ، وان أهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني واستقرار الأسعار .

- وتؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد ، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد و المشروعات في حالة الانهيار فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد و تخفض الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص .

- و في بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهي السياسة التعويضية ، زيادة النفقات وخفض الضرائب في نفس الوقت ، و يكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الأنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما زاد حجم الإنفاق الخاص وتستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما التأثير على الاستهلاك والتأثير على الاستثمار .

2-1/ التأثير على الاستهلاك :

- هناك وسيلتين ماليتان هما تخفيض الضرائب وزيادة بعض أنواع الإنفاق العام ، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الأنفاق وما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد و المشروعات و تكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة من تخفيض الضرائب على الدخل لأنه من الصعب قياس أثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة و ميولها الاستهلاكية .

- أما الوسيلة الثانية لزيادة الاستهلاك هي زيادة بعض أنواع النفقات العامة وخاصة النفقات الاجتماعية والتحويلية ، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص والعام التي توجد في حالة قيام هذه الأخيرة لمشروعات معينة ، والى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجا إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور .

2-2/ التأثير على الاستثمار :

- تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض وعن طريق المعاملة الضريبية و تحديد مستوى سعر الفائدة .

- وللتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة بالتخفيضات الضريبية والإعانات أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات وتحسين مستوى ربحيتها .

- مما يتضح إن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملا ماليا مستمرا ، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الانكماش والتضخم . [1]

- **ثانيا /** أنواع السياسة المالية .

- للسياسة المالية نوعان حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي وهما كالأتي :

1- السياسة المالية التوسعية (المتمثلة بالتمويل بالعجز) :

- عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل) ، يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة ، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق الآتية :

1-1/ التوسع في النفقات العامة : تتمثل في زيادة الدولة في نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة ، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة من الإعانات من ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال . وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل : الملابس ، الحليب وخدمة الصحة. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة .

1-2/ التسريع في سداد جزء من القروض العامة : حيث أن قيام حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع ، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من احتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي .

1-3/ تخفيض الإيرادات الضريبية : الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي و بالتالي من زيادة الإنفاق

1- عباس كاظم الدعمي : مرجع سابق ص 50 .

الاستهلاكي ، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية . ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب ، لأن مضاعف الاستثمار (على انه الرقم الذي يتضاعف به

الدخل نتيجة لزيادة أولية فبالاستثمار) في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب .

2- السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض) :

- عندما يكون الطلب الكلي اكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل عندها يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى ، وهنا تقوم الحكومة المتمثلة في وزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها :

2-1/ زيادة الإيرادات الضريبية : يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي ، حيث يهدف إلى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد ، والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي ، وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة أساسية للحد من الاستهلاك وهنا نقع في اثر سلبي آخر حيث إن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخول المتدنية .

2-2/ التوسع في إصدار القروض العامة : يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور ، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا .

2-3/ الحد من الائتمان المصرفي : يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة ، رفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم ، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة ، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار . [1]

- المبحث الثاني : السياسة المالية في الفكر الاقتصادي .

- لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة .

1- تقوى حسناوي/ عبد العزيز أحمد شاوش : 2016 م "مذكرة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي أثر تقلبات النفط على السياسة المالية في الجزائر" ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي تبسي ، ص 20 .

- المطلب الأول : السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي .

- خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية و بالتحديد في القرنين الثامن و التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ، كانت الفلسفة الاقتصادية و الاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر و الذي يقرر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها ، فضلا على ذلك تعمل قوى السوق على تدقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل ، و بالتالي فهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الإفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون ، فتدخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي و الأمن الداخلي والقضاء و ضمان المرافق العام تبديد و ضياع اجز من الموارد الاقتصادية لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ضل مفهوم الدولة الحارسة .

- ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية على الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة والتي عرفت ، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع و المراكز الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة ، و في الوقت ذاته يرفضون مسالة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل اشد من الفائض فيها ، ذلك لان وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع القروض الكلاسيكية ، إذ إن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد ، و من ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية ، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب وهذا يؤدي إلى الآثار السابقة نفسها ، و لذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية ، فلم تكن الوثيقة للموازنة الحسابية السنوية ، إذ كان للتوازن الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة .

- وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضل مبدأ توازن الموازنة العامة ، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام ، طالما اعتقد الكلاسيك أن الاخي يتحقق تلقائيا ، و هم بذلك عفو السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي ، و قصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي وهكذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر بالآتي :

- **أولا :** النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف إن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يدعو مع إليه الفكر التقليدي .

- **ثانيا :** تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن ، إذا اعتقد الكلاسيك أن اقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة .

- **ثالثا :** ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنويا .

- **رابعا :** تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الادخار ، طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال ، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار و أن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخول أو فيما بين الدخول أو فيما بين الثروات .

- خلاصة ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيكيين قد فصلوا بين النظرية المالية و النظرية الاقتصادية جهة وبين السياسة المالية و السياسة الاقتصادية من جهة أخرى ، وهذا بعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية، بالإضافة إلى ذلك فان السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت المسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية و التضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، إذ كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج عليها و أتباع سياسة مالية ايجابية .[1]

- هكذا نجد التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إلحاق ابلغ الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

المطلب الثاني : السياسة المالية في التحليل الكينزي .

- في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا وجود للكساد ، أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي ، مشكلة البطالة و انخفاض الدخل القومي بشكل لم يعرف من قبل و بالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي فقد كان من غير المتصور أمام التقليدي و كان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي ، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة (حالة الحياد) و أفسحت المجال لوجهة

1- عباس كاظم الدعمي : مرجع سابق ص50/ ص 51 / ص 52 .

نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فاعلية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي ، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من

حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الهداف ، بمعنى انه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة إذا كان هذا عاجلا للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي .

- تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد ، أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد ، وان السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من (الإنفاق الحكومي و الضرائب و الاقتراض العام) رافضا بذلك قانون ساي للأسواق و ما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية ، و فيها الإيمان باتجاه النظام الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي ، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل الاختلالات الدورية و نوبات الركود المزمنة .

- و مضى كينز في تحليله و بكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال (effektive aggregate demand) للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية) ، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و حقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات و منها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب و زيادة الإنفاق أو كلاهما معا و خصوصا في مجال الخدمات و الأشغال العامة و هنا سيفعل المضاعف (MULTIPLIER) فعله و بالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة لذلك فقد دافع كينز و بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد و بذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا و إتباعه مفهوما جديدا لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة functional finans) بدلا من مفهوم المالية المحايدة و أصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي و الاجتماعي .

- وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا ، بل إن النظام الرأس مالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل ، و كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية ، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي ، و الذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل و يمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظري المالية بصفة أساسية فيما يأتي :

- **أولا :** حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالية غاية للسياسة المالية .

- **ثانيا :** ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

- **ثالثا :** الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية .

- و في نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن (hansn alvin) و بالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي استناد إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية) إذا تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية :

- **أولا :** إذا سادت البطالة الإجبارية فان السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.

- **ثانيا :** إذا ساد التضخم فان السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي و من ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولا إلى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم .

- **ثالثا :** إذا ساد الاستخدام و الاستقرار في المستوى العام للأسعار فان مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي بحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم

- **المطلب الثالث :** السياسة المالية في التحليل النقودي .

- أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي و خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي (STAGFLATION) في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم و البطالة وبنسب عالية إذ اعتقد النقود يون و صناع السياسة بان السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة و مضادة للتضخم و إن السياسة المالية ليس لها اثر في مستوى العام للأسعار و في النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير ، و إن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع و اعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع و (إعادة الروح للنظري الكلاسيكية) و يعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ملتن فريد مان و كارل برونر و ملتزر و ليردل و فيلب كدجان وغيرهم) بأن اليد الخفية invisible (hand) التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن نعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة ، و هم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار المدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي ، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق

سياسة مالية توسعية بحتة من لدن الحكومة منشئاته أن يؤدي إلى مزاحمة القطا ع الخاص في أسواق المال ، مما يؤثر سلبيا على الإنفاق الاستثماري الخاص و هذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة crowdiny (out) و بذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لان السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى أثار توزيعية بين القطاع العام و الخاص نظرا لأن زيادة النفقات الحكومية بصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه و في هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تامين الدعم للتوسع الحكومي .

- و لكل ما سبق نجد أن النقديون وعلى رأسهم ملتن فريد مان يعارضون أي إجراءات تدخليه عبر السياسة المالية التي من شانها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم و يحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بان السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصفية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة ، و هم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية ، و في الوقت نفسه تمثل توجهات و محولات المدرسة النقودية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية . [1]

- **المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة على السياسة المالية .

- لقد عرفت الملية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسية و الاقتصادية لإيرادات و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة و ذلك على النحو التالي :

- **المطلب الأول :** العوامل السياسية .

- إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي , حيث إن التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان , وقد مس كل من الدول المتقدمة و المتخلفة كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أسندت لها .

1- عباس كاظم الدعمي : مرجع سابق ص 50 / ص 57 .

- إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسة يظهر بوضوح لان الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام ، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه وقرارات استعماله توثر مشكلات سياسية هامة,ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث :

1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية :

- يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية ,حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي و تفوق و زير المالية لأنه الوحيد المسئول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية .

- كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العباد الضريبي على الطبقات الفقيرة .

2- تأثير العوامل السياسة على السياسة المالية :

- يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين : فمن ناحية تأثير البنايات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة و في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة ، إن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد ، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطاتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات .
- أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية ، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية ، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية ، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية ، هذا من جهة، و من جهة أخرى إن الحروب عادة تترك خلفها أثار مالية مثل عبء القروض و نفقات إعادة التعمير ، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية

كالقروض القهرية أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها الانعكاسات عن السياسة المالية ، و عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي .

- نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحمالات الانتخابية ، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل الطالبة بتخفيض الضرائب ، أو إلغاء نوع معين من الضرائب حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة .

3- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية :

- الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات ، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان و أحيانا أخرى كعامل لاندثاره .

- و أخيرا إن المتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما ، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين .

- و أخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسة ذات الحكم الديمقراطي ، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة .

- المطلب الثاني : العوامل الإدارية .

- من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و منهم جوانب السياسة المالية تؤثر بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة ، حيث إن الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها .

- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي :

أولا - تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية :

- إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج، فهناك أثر البنيات الإدارية و كذلك تأثير السياسة الإدارية و ذلك على النحو التالي:

ثانيا - تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :

- هناك بعض البنايات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة إلاّ أنّها تحتوي على عدد كبير من المرافق و ما تتطلبه من عنصر بشري و مالي قد لا يكون متوفر في الدول المعنية ، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزية على نحو موسع فانه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها ، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية اقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب ، و يرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية المركزية من ناحية تحصيل الضرائب ، و يرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى ، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية .

ثالثا - تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية :

- للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات و المنشات الإدارية ، فبناء المصانع و المنشات العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك و منه زيادة الموارد المالية ، و هذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع و مؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة ، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة .

رابعا - تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية :

- كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية ، و كذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي :

1- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية :

- نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فانه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها و هنا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التسريح بالإنفاق و في حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وان كانت لها اختصاصات قانونية واسعة و منه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

- إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية و لهذا يصبح المحاسب و المراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغوط

من طرف هذا الأخير على الأول ، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب و المسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية و لهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة .

2- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية :

- إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر موارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي ، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة و استثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة ، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقد دون تجديد أو جديد .

- مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية .

- و نخلص في الأخير أن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية ، حيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية و الفنية و إن كان جهازا جامدا و يكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة و أخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه سريعا في مهامه .

- **المطلب الثالث :** أثر النظام الاقتصادي .

- ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها و تكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره) ، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي فإذا كانت طبيعية الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة ، فان الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها .

- لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية و الاشتراكية على التوالي :

أولا- السياسة المالية في النظام الرأسمالي :

- كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، و من الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى

أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة و من جهة أخرى نجد أن السوق و الثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة ، نتيجة لذلك فان النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة ، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك ، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة اكبر ، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة ، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي، ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية .

- ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة ، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي .

- أخيرا وبصفة عامة إن الضريبة تحتل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة .

ثانيا- السياسة المالية في النظام الاشتراكي :

- تختلف ماهية و أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية عنها في الدول الاشتراكية ، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل من التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة يضعف بالتوازن الاقتصادي .

- أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادياتها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما ، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين

الموارد المادي والموارد الإنسانية(البشرية) ، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخليه في نظرهم تكون أكثر ايجابية وتلعب دور أكثر أهمية ، و ذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

- مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة ، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي :

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا .

- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا .

- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله إن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر لإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية ، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات في الواقع إن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي ، بل يمكن القول إن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص ، وقد بدأ يغير في هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس الذين أصابه ، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية في معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزء من آلية النظام الاقتصادي .

- أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية فتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينهما وبين غيرها من السياسات الأخرى ، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

- **المطلب الرابع :** أثر درجة النمو الاقتصادي .

- إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة ، و كما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة ، و النامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية

و بالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية على النحو التالي : [1]

أولا- السياسة المالية في الدول المتقدمة :

- لدراسة خصائص السياسة المالية في الدول المتقدمة، يجب أولا دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، لأنه الأساس في بناء السياسة المالية .

1- مفهوم التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة : إن السمة المميزة للنشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة هي حتمية تعرضها للتقلبات الاقتصادية ضمن ما يعرف بالدورات الاقتصادية ، وإذا كانت أزمات التضخم والبطالة لها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة على فئات عريضة من المجتمع ، و خاصة ذوي الدخول الثابتة فقد ظهرت الحاجة إلى سعي الدولة للتحكم في مدى الدورات الاقتصادية وتخفيف آثارها السلبية ، وذلك من خلال إجراءات السياسة الاقتصادية ، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول يتمثل في الوصول إلى التشغيل التام مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في مستوى الأسعار غير أن المقصود بالتشغيل التام ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة إنما ضغطها إلى ذلك الحيز الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية.كما أن المقصود بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ليس الثبات المطلق ، وإنما تثبيت معدل الزيادة في حدود دنيا يمكن السيطرة عليها ، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في استقرار ميزان المدفوعات .

- و بالتالي فان معالم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تتمثل في تحقيق مستوى معتبر من تشغيل الموارد الاقتصادية، وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي، وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى إحداث استقرار اقتصادي مع العالم الخارجي .

2- السياسة المالية في الدول المتقدمة : تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن سائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل و اختلالات .

- نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وجود جهاز إنتاجي قوي و مرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا على عرض السلع و الخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار

1- عماد السخن : مرجع سابق ص 67 .

في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل ، في حين نجد أن في حالة الحروب وحالة الانتعاش إن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية .

- تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم ، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام ، أو زيادة آو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة ، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على النتائج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة ، صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها و تجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى ، و قد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة كذلك تلجا الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات ، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلاقيا لحدوث تضخم نقدي .

- بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة ، وأثار الدورات الاقتصادية ، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي ، وقد ركز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك ويعد الكينز بين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل اقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فان زيادة

- الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا ستؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ، و عليه سيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى الدخل اقل من مستوى التوظيف الكامل .

- و بصفة عامة فانه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فان السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد ، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية و الاجتماعية الهامة و ذات

المنفعة العامة .[1]

ثانيا- السياسة المالية في الدول النامية :

- لدراسة خصائص السياسة المالية في الدول النامية ، يجب أولا دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول ، لأنه من المهم جدا في تحديد وبناء السياسة المالية .

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية : يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية ، وذلك بسبب ما تعانيه هذه الدول من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية وضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي, حيث تعتمد هذه الدول على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية ، لذلك تختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بهذه البلدان عن البلدان المتقدمة ، فمن الخطأ القول أن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو المحافظة على التشغيل التام لان الجانب الأكبر من هياكل الإنتاج غير موجودة في هذه الدول ، ومن اجل التفصيل أكثر في هذا الموضوع نقوم بمقارنة بسيطة بين الدول النامية والمتقدمة في بعض القضايا :

1-1 مشكلة البطالة : في الدول المتقدمة تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي علاج مشكلة البطالة الدورية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية ، أما في الدول النامية فيستهدف الاستقرار الاقتصادي في البحث عن حلول للبطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج .

2-1 مشكلة التضخم : تهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتقدمة إلى علاج الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية ، أما في البلدان النامية فان مشكلة التضخم ترجع لاختلالات هيكلية و الاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية و رأس المال الأجنبي (التضخم المستورد) .

3-1 ميزان المدفوعات : إن اختلال ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة ليس ناتج عن اختلالات اقتصادية و إنما ناتج عن العلاقات والمبادلات الكثيرة مع باقي العالم الخارجي ، وهو محصلة نهائية لقوى الصراع و المنافسة القائمة بين مختلف الدول و التكتلات الاقتصادية ، إما في الدول النامية فان اختلال ميزان المدفوعات ناتج عن اختلالات داخلية بين هيكل الإنتاج الوطني و هيكل الطلب الكلي وكذلك الاختلال بين قوة

1- عماد السخن : مرجع سابق ص 68 .

الاستهلاك و قوى الادخار ، و اختلالات بين حجم الاستثمار و مصادر التمويل المحلية. [1]

2- السياسة المالية في الدول النامية : لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث و الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي :

- تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني,عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني ، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي ، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج ، انخفاض الاستثمار الإنتاجي ، و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية ...الخ .

- تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف عدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فان هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما ، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد .

- كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود و كثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة والى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى ، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز .

- ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد ، فان تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وان يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان .

- ومنه فان السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية ، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث إن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا ، إنما يعود بالدرجة إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها,بل أن المسالة لا تعدو إن تكون ترجيحيا للأهمية النسبية بهدف على هدف آخر مما تميله ضرورات التطور الاقتصادي . وللإشارة فان أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر

1- تقوى حسناوي : مرجع سابق ص 97 .

الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية ,لان الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول الصناعية المتقدمة . ولهذا فان هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار و زيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة و إنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة و الحد من التقلبات في إن واحد ، و يكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها لدعم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية ، و قصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة لتي تفترض تقدمها مع ضعف الجهاز النقدي بها و عدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغير سعر الفائدة مثلا .

- إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية ، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات و مستويات الاستهلاك بين الأفراد . زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية ، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال ، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية ، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث و تؤثر في عملية التنمية و تعرقل مسارها .

- نخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها ، وهكذا تستطيع الدول النامية إن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية . [1]

1- عماد السخن : مرجع سابق ص 87 .

- خلاصة الفصل :

- من خلال دراستنا للسياسة المالية تبين لنا أنها مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة ، و تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية و هذا بزيادة مستوى الإنفاق الحكومي ، أو إعطاء إعفاءات ضريبية ، أو الحالتين معا ، وهنا يطلق عليها اسم السياسة المالية التوسعية ، أو تستخدم لمعالجة فجوة تضخمية وهذا عن طريق تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي أو رفع معدلات الضرائب ، أو الحالتين معا ، وهنا تسمى بالسياسة المالية الانكماشية .

- ازدادت أهمية استخدام السياسة المالية مع مجيء جون مينارد كينز بالنظرية العامة التي أقامت دعائم الاقتصاد الكلي بعدما كانت سياسة محايدة في الفكر التقليدي ، وأصبحت سياسة متدخلة ، وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها للوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي .

- كما أن هناك عدة عوامل تؤثر في السياسة المالية من أبرزها : العوامل السياسية ، الإدارية ، والنظام الاقتصادي . و لهذا السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها ، وهكذا تستطيع الدول النامية إن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي .

الفصل الثاني

الإطار النظري للتضخم

- تمهيد :

- يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية والتي شلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن و خصوصا في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وذلك للآثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام ولا زال هدف محاربة التضخم و المحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها الذي يعتبر مؤشرا على فشل تلك الحكومات أو نجاحها .

- و لابد من القول أن هناك جدلا واسعا بين الاقتصاديين على دراسة التضخم و أثاره و ذلك لان التضخم في حد ذاته ظاهرة اقتصادية كلية و دينامكية في نفس الوقت ، مما يعني أن هناك عوامل عديدة تشترك في حدوثه و آلية عمله و سبب دينامكيته فانه يصعب تحديد و قياس العوامل المؤثرة فيه و بدرجة دقيقة .

- المبحث الأول : نظرة عامة حول التضخم .

- اهتم العديد من الاقتصاديين بظاهرة التضخم ، حيث تعتبر من بين الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحال لما لها من أثار على الاقتصاد ، وكذا بغية الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث مضمونها وأبعاده ا، إلا انه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم ، يلقى قبولا عاما في الفكر الاقتصادي .

- المطلب الأول : مفهوم التضخم .

- يعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.ويرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج ، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدون .

- كما أن الزيادة في كمية النقود ، والزيادة في تيار الإنفاق النقدي ، يؤدي بالنظام الاقتصادي كما يقال لا محال إلى التضخم ، فقد يعوض انخفاض سرعة تداول النقود ، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله . كما قد تصاحب زيادة في الإنفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم ، وإنما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذ لم تصادف الزيادة في تيار

الإنفاق النقدي مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات . [1]

- وفي قول آخر : ينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين النتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي .

- و يمكن تعريفه من خلال اتجاهان رئيسيان ، احدهما يعرف التضخم بناءا على أسبابه والثاني بناءا على مظاهره وأثاره .

- حيث يعرف الاقتصادي الأمريكي M.FRIDMAN التضخم على انه الزيادة المفرطة في إصدار النقد فالتضخم هو ظاهرة نقدية دائما وأبدا .

- ويقر كينز KEYNES بهذا التعريف مع تمييزه لحالتين في الاقتصاد إحداهما يكون مستوى التشغيل الكامل عندها فان زيادة ستحفز الاقتصاد و تؤدي إلى انخفاض البطالة و الى الاستخدام الشامل و هذا هو النوع المحمود من التضخم عند كينز ، أما التضخم السيئ فهو ذلك الناشئ عن الزيادة في إصدار النقد بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام حيث ستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار و من ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود .

- أما الاتجاه الأخر في التضخم و الذي يركز على المظاهر و الآثار فهو الاتجاه السائد حاليا بين معظم الاقتصاد بين والذي يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر و الملموس في مستويات الأسعار خلال فترة معينة من الزمن . [2]

- وفي المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية للنقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود. أي ارتفاع مستوى الأسعار.و يعرف بعض الاقتصاد بين التضخم بأنه عبارة عن نقود كثيرة تطارد بسلعها قليلة .

- ويقول الدكتور محمد زكي الشافعي: كما يعرف التضخم فيقول: التضخم وصورته الغالبة ارتفاع غير متوقع في الأسعار كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة اكبر من الزيادة في عرض السلع و الخدمات. كم أن هناك ثلاثة عوامل تزاول تأثيرا مباشرا على مستوى الأسعار، و هي : كمية النقود الحجم الحقيقي للسلع و الخدمات المعروضة للبيع في الأسواق وسرعة تداول النقود .

1- حسين بن سالم جابر الزبيدي : 2011 م "التضخم و الكساد" ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 32 .

2- محمود حسين الوادي / زكريا أحمد عزام : "مبادئ المالية العامة" ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ص 114 .

- ولكن لم يعد مجرد ارتفاع أسعار السلع سببا في التضخم ما لم يرتبط ارتفاع الأسعار لمستوى الدخل ومن هنا كان تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا .ومع ذلك ليس هناك إجماعا على تحديد الدرجة التي ترتفع بها السعار أو الفترة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع لتبرير استخدام هذا الاصطلاح .

- ويرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فان المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار، وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم .[1]

- إذا ارتفعت الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات تدهورت قيمة النقود وساد التضخم ، فالتضخم يظهر كلما زادت وسائل الشراء لدى الأفراد دون أن تزيد كمية السلع بنفس النسبة التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار ولذلك تتطلب في تعريف التضخم فكرتين :

- **الأولى :** زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع :فالمهم عند تحديد حالة التضخم هو مقارنة كمية النقود المتداولة بكمية السلع والخدمات المعدة للبيع ، واختلال التوازن بين كمية النقود وكمية السلع يهدد باختلال قيمة النقود ويهدد بارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار العام .

- **الثانية :** ارتفاع مستوى الأسعار :فإذا تحققت زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع فان تزاحم مقدار كبير من النقود على مقدار صغير من المبادلات يدفع حتما إلى ارتفاع الأسعار، والعلة في ذلك أن وحدات النقود تتنافس فيما بينها للحصول على السلع و الخدمات و هي تتوزع عليها سواء كثت أو قلت، و إنما تؤدي كثرتها مع تنافسها على الشراء إلى رفع مستوى الأسعار .[2]

- مما سبق يمكن إعطاء تعريف للتضخم على انه الارتفاع المستمر للأسعار الناتج عن الطلب الزائد عن قدرة العرض .

3- حسين بن سالم جابر الزبيدي : مرجع سابق ص 33 / 34 .

1- منير اسماعيل أبوشاور ، أمجد عبد المهدي لمساعدة : 2011 م / 1432 هـ "نقود و بنوك" ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، ص 272 / ص 273 .

- المطلب الثاني : أنواع التضخم .

- تتعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها.على أن ذلك لا يعني انه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر، وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها .

- إن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءا على المعايير المختلفة فمن أهمها :

- أولا :تحكم الدولة في جهاز الائتمان :

- تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان ، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها .حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية :

1- التضخم الطليق"المكشوف «الظاهر.

2- التضخم المقيد"المكبوت".

3- التضخم الكامن"الخفي".

1- التضخم الطليق "المكشوف"الظاهر:

- يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستمر في الأسعار و الأجور، والنفقات الأخرى التي تصف حركتها بالمرونة ، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية . وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات ، أو التأثير فيها ، ووقفها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية ، والتسارع في تضخمها وتراكمها ، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة اكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة .

- والى جانب إحجام السلطات الحكومية عن التدخل فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، ومن متفشي الظواهر التضخمية، ومنها :

- الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين، و مشترين ...الخ . وكذلك العوامل الأخرى التي لا مجال لذكرها الآن .

- فمطالبة العمال برفع معدلات الأجور بناء على ارتفاع الأسعار في قطاعاتهم الإنتاجية يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة ومنها ارتفاع الأجور.وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية ، ومن ثم إلى تسهيل فتح الاعتمادات أمام المنتجين لزيادة إنتاجهم مما يوفر لهم أرباحا أكثر، ويدفع العمال من جديد إلى المطالبة برفع أجورهم .فضلا عن اندفاع المنتجين في القطاعات الأخرى كالقطاعات الزراعية ، وإنتاج المواد الأولية إلى رفع أسعار منتجاتهم مما يؤدي إلى تراكم الارتفاعات السعرية ، انخفاض القيمة النقدية للنقود المتداولة ، لانخفاض قوتها الشرائية ، ومم نسم تعمل العوامل النفسية على تسارع هذه الاتجاهات التضخمية حيث يندفع الأفراد من بائعين ، ومشترين إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم ، لفقدانها لقيمتها ، و انخفاض قوتها الشرائية فيلقى المشترون بنقودهم في السواق للحصول في مقابلها على سلع وخدمات أجدى لهم من نقود أخذت تأخذ قيمتها كوسيط للتبادل واختزال للقيم .مما يؤدي إلى إغراق الأسواق بكميات كبيرة من النقد.ومما يساعد على ذلك إحجام البائعين عن عرض سلعهم ، والحصول في مقابلها على النقود، فضلا عن الآثار الأخرى العابرة بهذه الاتجاهات التضخمية :كتوظيف الأموال في عمليات غير مضمونة أو ذات صفة التبريرية ، وغير إنتاجية :كشراء الأراضي و المعادن النفيسة لاكتنازها ، مما يترتب عليه نقص في المدخرات و انخفاض معدلات الاستثمار،...الخ.وقد تشتد هذه الظواهر التضخمية لدرجة الجموح فيسمى التضخم حينئذ بالتضخم الجامح .

2- التضخم المكبوت"المقيد" :

- ويتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان بالتحكم في جهاز الائتمان بالبلاد.فتحدد الدولة بإجراءاتها التشريعية ، والإدارية المستويات العليا لأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعها ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها دون ارتفاع التداول النقدي . ولقد حال تدخل الدولة استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها ، مما يمكن القول بان الظواهر التضخمية مازالت موجودة وأن الدولة بتدخلها لم تقضي عليها ، ولم تقصد القضاء عليها، وإنما هدفت بتدخلها منع استمرار الأسعار من الارتفاع ، و من ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية ، و من ثم الحد من استفحال أثارها في المجتمع . بحيث تراجعت الدولة عن تدخلها هذا لاستفحلت هذه الاتجاهات بآثارها و تسارعت لدرجة الجموح . فإجراءات الدولة هذه يقصد منها التحكم في الاتجاهات التضخمية، و منع الأسعار من الارتفاع مؤقتا. و من هذه الإجراءات : تجميد الأسعار، و منعها من الارتفاع ، و الرقابة على الصرف و تحقيق في الميزانية، و التقنين كالبيع بالبطاقات ... الخ .

3- التضخم الكامن"الخفي" :

- يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق ، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا و خفيا لا يسمح له بالظهور و في شكل انكماش في الإنفاق عل السلع الاستهلاكية ، والغذائية والاستثمارية . و غالبا ما تتدخل العوامل ، و الظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي. فأمام هذا الوضع وقلة المعروض من السلع الغذائية و الاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب بفضل ارتفاع الدخول النقدية و تزايدها تلجا الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق أمامها ، و تعتمد على التقنين بتطبيق نظام الحصص حيث لا يجوز الحيازة لأكثر من الحصة المقدرة للأفراد . و هذا ما يتطلب أن تتدخل الدولة في حركات العرض ، و الطلب في الأسواق . و التجربة البريطانية في مكافحة التضخم خير شاهد على هذا النوع من التضخم .

- ثانيا : تعدد القطاعات الاقتصادية

- تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج.كذلك فالتضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية .

- ويحلل العلامة الاقتصادي "كينز"أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى :

1- التضخم السلعي :

- وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار .

2- التضخم الرأسمالي :

- و هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار حيث عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها ، و كنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فان أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك ، والاستثمار . وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فان "كينز"يفوق بين نوعين آخرين من التضخم :

3- التضخم الربحي :

- وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة ، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار .

4- التضخم الداخلي :

- ويحصل نتيجة ارتفاع ، وتزايد نفقات الإنتاج ، ومنها أجور الكفاية للعمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار معادلتيه الاثنتين فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك وأسواق سلع الاستثمار.فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فان حالة من التوازن تحصل وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار. وفي هذه الحالة قد ينشا النوع الأول من التضخم وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فان النوع الثاني من التضخم قد ينشا.وهكذا يمضي "كينز" في تحليله لأنواع التضخم في أسواق السلع ، والاستثمار حتى ولو لم تظهر الآثار التضخمية أحيانا ، وذلك لإجراءات الحكومية المتخذة وللحد من تفشيها.مما يمكن القول بوجود التضخم وعدم نفيه .

- ثالثا : مدى حدة الضغط التضخمي .

- يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ، ودرجة قوته إلى :

1- تضخم جامح.

2- تضخم غير جامح " متوسط " .

1- التضخم الجامح :

- وهو أشد أنواع التضخم أثارا ، وضررا على الاقتصاد القومي حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف ، بحيث تترك أثارا ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها ، أو معالجتها . فتفقد النقود قوتها الشرائية ، و قيمتها كوسيط للتبادل ، و مخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها و استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة . مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية واضمحلالها ، مما تلجا السلطات الحكومية إلى التخلص من هذه النقود بإبدالها العملة الجديدة كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة في إعقاب فترات الحروب.

1- التضخم غير الجامح " المتوسط " :

- هو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى اقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم.بحيث تكون أثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي و بحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجها ، و مكافحته و الحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول .

- **رابعا :**الظواهر الجغرافية والطبيعية : - تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية لحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام وقد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل :

1- التضخم الطبيعي " الاستثنائي " .

2- التضخم الحركي " الدوري " .

1- التضخم الطبيعي " الاستثنائي " :

- هو تضخم اعتيادي ينشا نتيجة لظروف طبيعية حاصلة : كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين و إنشاء الأوبئة والأمراض ، أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية ، أو بسبب الفيضانات ، و الأعاصير ، أو بسبب الحروب . فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية ، و استفحالها بفضل العوامل الأخرى .

2- التضخم الحركي " الدوري " :

- و هذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ، و منها الظواهر التضخمية التي تتصف بالحركة الدورية .

- **خامسا :** اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية :

- فطبيعة القوى التضخمية تتمثل بخاصية واحدة ، و متشابهة مهما تعددت النظم الاقتصادية والاجتماعية.فاختلال التناسب ، والتوازن ما بين العرض والطلب هو سبب ظهور هذه الاتجاهات التضخمية كمؤشر من مؤشرات شدة الضغط التضخمي المتفشي.على أن ذلك لا يعني أن الاتجاهات التضخمية واحدة ، وذات خصائص متشابهة .فأنواع التضخم في الأنظمة الرأسمالية غيرها في الأنظمة الاشتراكية .

- فالاتجاهات التضخمية (أنواع التضخم) في الأنظمة الرأسمالية إنما تتجلى بارتفاع مستمر في المستويات العامة للأسعار بينما تتجلى هذه الاتجاهات التضخمية في الأنظمة الاشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي . فيمكن تقسيم التضخم في الأنظمة الاشتراكية إلى :

1- التضخم المبدأ .

2- التضخم الكامل .

- و يتمثل التضخم المبدأ في انخفاض قيمة الزيادة في الطلب (الفجوة التضخمية)عن المخزون السلعي .
- بينما يتمثل التضخم الكامل في تعادل قيمة الزيادة في الطلب ، أو زيادتها على المخزون السلعي و يتوقف الحد الأدنى للمخزون السلعي على كمية النقود المتداولة ، وعلى سرعة تداولها.فازدياد سرعة التداول لسبب ما تؤدي إلى نقص في المخزون السلعي ،وعرض سلعي متناقص .[1]

- ويقسم التضخم في البلدان الاشتراكية بناء على طبيعة الأسواق إلى :

1- التضخم في الأرصدة النقدية .

2- التضخم في النقود المصرفية .

- فالتضخم في الأرصدة النقدية يعبر عن انخفاض الزيادة في الطلب عن قيمة المخزون السلعي الاستهلاكي .ويحصل هذا التضخم ، أولا عن حدوث نقص في المخزون السلعي الاستهلاكي ، ويكون تضخما مبدئيا، أو كاملا .

- والتضخم في النقود المصرفية يعبر عن العجز و الاضمحلال في المواد الخام، والسلع الوسطية و يتمثل في ارتفاع في الأسعار التي تباع بها منتجات الفلاحين ، الحرفيين ، و في التجارة الغير المشروعة : كالسوق السوداء و المضاربات . بينما يتمثل النوع الأول في التضخم و هو تضخم الأرصدة النقدية في ارتفاع المستويات العامة لنفقات المعيشة ، مما يحدث إساءة توزيع الدخل القومي .

- سادسا : الضغط التضخمي :

- يمكن أن يقسم التضخم بالنسبة لهذا المعيار إلى :

1- تضخم الطلب أو"التضخم الناشئ عن جذب الطلب:

- و هو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، بحيث ينتج

1- غازي حسين عناية : مرجع سابق ص 57 .

- اشتداد الطلب على السلع، و المنتجات اشتداد يؤول إلى ارتفاع الأسعار في إحدى القطاعات الاقتصادية و اعدد قليل منها ، مع عدم مرونة العرض المقابل لفائض الطلب .

2- تضخم التكاليف :

- وهو ما يعبر عنه بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف أو تضخم النفقات .

- ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف (عوامل) الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة.بحيث يتخلخل التوازن ما بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات ، و خدمات ، و بين ما تستنفذه هذه العوامل الإنتاجية من نفقات و تكاليف .

- فالعوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم لا ترجع إلى التغيرات الخاصة بعامل فائض الطلب بل هي مستقلة عنه وتنسب إلى التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية الخاصة في المجتمع . والتي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل (تكاليف) الإنتاج نحو الارتفاع فتدفع الأسعار نحو الارتفاع .

3- التضخم الذاتي :

- يرجع إلى ارتفاع معدلات الأجور، وليس لعوامل فائض الطلب، بحيث ترتفع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية.فتكون هناك فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور وبين الكفاءات الإنتاجية مما يترتب عليه ارتفاع كبير، و مستمر لمعدلات الأسعار و الأجور .

- و لقد سمي (يجو)هذا النوع من التضخم بالتضخم الزاحف.وعرفه بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشا من ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة الإنتاجية.

- فهذا النوع من التضخم التلقائي (الذاتي)لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض ، و إنما ينشا نتيجة الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور ، و الأسعار .

- و كذلك فان هذا النوع من التضخم التلقائي(الذاتي)لا يوجد في المجتمعات الاشتراكية و إنما هو خاص بالمجتمعات الرأسمالية . [1]

1- غازي حسين عناية : مرجع سابق ص 56 / 87 .

- المطلب الثالث : قياس التضخم .

- هناك مؤشران يستخدمان لبيان حركة التغير في الأسعار وبالتالي مقاييس للتضخم منها :

- ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالسعار الثابتة) لنفس السنة .

أولا- المخفض الضمني للناتج المحلي :

- ويمكن القول هنا انه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني) للناتج المحلي الإجمالي موجبا أو سالبا أو اقرب إلى الصفر فان ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (موجبة) فان ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة اكبر فكرة التضخم المحلي .

ثانيا- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) :

- يعتبر هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم شيوعا فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها ، سواء كانت مكتسبات سلعية وخدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود.فالعلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة علاقة عكسية فارتفاع أسعار السلع و الخدمات يعني انخفاض قيمة النقود و العكس صحيح .

- و يعبر رياضيا عن ذلك بالمعادلة التالية : قيمة النقود=1/مستوى الأسعار

- فارتفاع الأسعار على سبيل المثال 100%يعني انخفاض قيمة النقود بـ 50% .

- و لذلك فإذا رغبنا بمعرفة قيمة النقود لابد من حصر التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع و الخدمات و التعبير عن هذه التغيرات برقم حسابي (قياسي) يعطينا اتجاه هذه التغيرات و قيمتها ، و يصبح هذا الرقم للتغير في الأسعار هو المعبر الحقيقي عن قيمة النقود .

- و تكتنف عملية حساب الرقم القياسي العديد من الصعوبات بدء من كيفية وأسس اختيار سنة الأساس أو توفر المعلومات الإحصائية أو كيفية التعرف على نوعية السلع المراد اختيارها ، فمن المعروف أن أسعار بعض

السلع قد يرتفع و بعضها الأخر قد ينخفض بنفس الوقت و بنسب مختلفة مما يخلق صعوبة في تحديد السلع المراد احتساب التغير في أسعارها و كيفية احتساب التغير و هل نستخدم أسعار سلع التجزئة أو أسعار الجملة .

- وللتوصل إلى احتساب رقم قياسي صحيح وممثل للتغيرات التي تطرأ على قيمة النقود وللتخلص من الصعوبات السابقة يجب أن نتتبع الخطوات التالية :

1- اختيارعينة السلع :

- حيث يسعى الباحثون إلى اختيار عينة من السلع لها صفة الشيوع و الاستهلاك من فئة معينة من الأفراد و تعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار فهناك أرقام قياسية لسلع الجملة و لسلع التجزئة و للسلع الاستهلاكية .

- وهذه العينة يجب أن تكون ممثلة لاتجاهات الأسعار و لعينة المجتمع المراد دراسة التغير في الأسعار لهم و يجرى ذلك وفقا لمسح يدعى مسح ميزانية الأسرة .

2- اختيارسنة المقارنة(الأساس) :

- و تستخدم هذه السنة لمقارنة التغير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس و الثانية السنة المراد احتساب الأسعار عندها و يراعي في اختيارها أن تكون مستويات الأسعار فيها عادية مع الثبات النسبي لمتغيرات اقتصادية، على أنها قد تختلف بين فترة و أخرى و يعود ذلك إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية في شكل كبير مما يفترض وجود سنة أساس جديدة .

3- **التعبيرعن أسعارالسلع بنسب مؤوية :وذلك من خلال العلاقة التالية :**

- الرقم القياسي = (سعر السلع في سنة المقارنة / سعر السلعة في سنة الأساس) * 100 %

- بعد هذه الخطوة ولمتابعة احتساب الأرقام القياسية لسلع ما ، نتبع إحدى الطريقتين إحداهما تسمى طريقة المتوسطات (البسيط) والأخرى طريقة الأوزان الترجيحية.والمثال التالي يبين كيفية احتساب هاتين الطريقتين :

- لنفترض أن السلع التـاليـة هي السلع الممثلـة لاستهلاك المجتمع الأردني : الخبز ، اللحـوم ، الملابس ، السكن

الخضار ، وان أسعار هذه السلع كانت وعلى التوالي عام 1991(سنة الأساس)هي :

10-100-40-80-20

- أما أسعار هذه السلع عام 1999 فكانت وعلى التوالي:

15-120-45-100-35

- والمطلوب احتساب الرقم القياسي :

1- طريقة المتوسطات :

- جدول رقم 10 : احتساب الرقم القياسي بطريقة المتوسطات

سنة الأساس1991			سنة المقارنة1999	
1/السلعة	2/السعر الحقيقي	3/النسبة المئوية	4/السعر الحقيقي	5/السعر المئوي214 *100%
الخبز	20	100%	35	175
اللحوم	80	100%	100	125
الملابس	40	100%	45	112.5
السكن	100	100%	120	120
الخضار	10	100%	15	150
المجموع		500%		682.5

- المصدر: النقود و المصارف

- الرقم المعيشي لسنة الأساس = 5/500 (عدد السلع) = % 100

- الرقم القياسي لسنة المقارنة = 5/682.5 = % 136.5

- من هنا نلاحظ أن الأسعار في سنة المقارنة ارتفعت بنسبة 36.5%كما كانت عليه في سنة الأساس.

- على أن هذه الطريقة يعاب عليها ما يعاب على استخدام المتوسطات الرياضية بشكل عام وتحديدا يعاد عليها أعقال الحجم الحقيقي من اتفاق الأفراد على هذه السلع كنسبة من دخلهم .فطريقة المتوسطات تعطي تأثيرا واحدا ولجميع السلع على قيمة المتوسط أما على الواقع فقد ينفق الأفراد على السكن مثلا نصف دخلهم و على الملابس 10%من دخولهم و هكذا ...

- و لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الوزن الترجيحي (الأهمية النسبية) لحجم الإنفاق على كل سلعة و لوحدها . و يمكن إعادة احتساب الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية المذكورة في المثال السابق و بطريقة الأوزان الترجيحية كالتالي :

2- طريقة الأوزان الترجيحية :

- **جدول رقم 02 :** احتساب الرقم القياسي بطريقة الأوزان الترجيحية

سنة الأساس 1999				سنة المقارنة1999		
1/السلعة	2/السعر الحقيقي	3/الأهمية النسبية	4/النسبة المئوية	5/السعر الحقيقي	6/النسبة المئوية	7/الوزن الترجيحي
الخبز	20	10	100%	35	175	1750
اللحوم	80	15	150%	100	125	1875
الملابس	40	20	200%	45	112.5	2250
السكن	100	40	140%	120	120	4800
الخضار	10	15	150%	15	150	2250
المجموع		100	1000			12925

- **المصدر:** النقود و المصارف

- الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة الأساس = 100/1000 = 100%

- الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة المقارنة = 1000/12925 = 129.25%

- ونلاحظ هنا أن اختلاف الرقم القياسي في كلتا الطريقتين مرده إلى اختلاف طريقة احتسابه مع العلم أن طريقة الوزن الترجيحي تعطي دقة اكبر في عملية الاحتساب ذلك بأنها تأخذ بعين الاعتبار الحجم الحقيقي من إنفاق الأفراد على السلع . [1]

- **المبحث الثاني : نظريات نشوء التضخم وأثاره ونتائجه .**

- لابد من القول أن هنـاك جـدلا واسعا بين الاقتصاديين على دراســة التضخم و أسبابــه و أثــاره و ذلك أن

1- أكرم حداد ، مشهور هذلول : 2008 م "النقود و المصارف" ، مدخل تحليلي و نظري ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ص 201 - ص 206 .

- **المطلب الأول** : نظريات نشوء التضخم .

- يركز معظم الاقتصاديين على ثلاث مصادر رئيسية لنشوء التضخم و هي :

أولا- التضخم الناجم عن الطلب :

- ينتج هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي المعروض منها.

- و يؤدي ذلك إلى خلق فائض في الطلب الكلي مما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وقد يكون مصدر فائض الطلب الكلي هو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاستهلاكي أو زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح لتمويل النفقات الاستثمارية أو الحجز الحكومي أو انه قد يكون ناتج عن العوائد النقدية المتأتية من الخارج نتيجة التحويلات أو عوائد التصدير .

- ومجموع العوامل السابقة تسبب ضغوطا تضخمية في الاقتصاد فان نقص العرض الكلي أو فقد مرونته لقابلة الطلب ، فان الأسعار سترتفع .

- ويختلف الاقتصاديون في تحديد العامل الأهم في تحديد تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث يرى أنصار المدرسة الكمية أن ذلك مرده زيادة عرض النقد في الاقتصاد مما يدفع إلى زيادة إنفاق الحكومة والأفراد، وبالتالي فالتضخم هو ظاهرة نقدية .

- بينما يرى الكينزيون أن الاقتصاد قد يصل إلى حالة التضخم حتى مع ثبات عرض النقد نتيجة زيادة الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي .

- **شكل رقم 01 :** مفهوم الفجوة التضخمية الكينزية

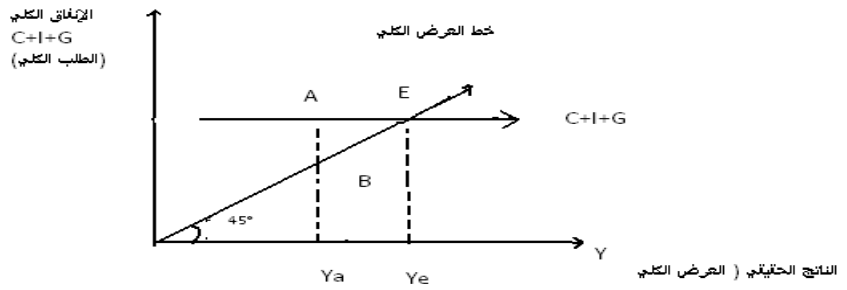

شكل رقم 1

-**المصدر:** مبادئ المالية العامة

- يمثل الشكل أعلاه مفهوم الفجوة التضخمية الكينزية و التي تبين كيفية حدوث حالة تضخم الناجم عن الطلب,حيث يمثل منحنى خط العرض الكلي حالة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، بينا يمثل المنحنى (c+i+g) دالة الإنفاق الكلي .

- إن أي نقطة خارج المنحنى الاسترشادي (خط العرض الكلي) تمثل حالة اختلال بين الإنفاق الكلي (الطلب) والناتج الكلي (العرض) وان النقطةEتمثل حالة التوازن في النموذج أعلاه ، حيث تساوي عندها الموارد مع الاستخدامات ولكن بسبب محدودية الموارد المتاحة ، سنفترض أن قدرة الاقتصاد سيصل إلى النقطة ky1 والتي تمثل حالة الاستخدام الكامل (أقصى ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات ضمن الموارد البشرية والمادية المتاحة) .

- فإذا كان الطلب الكلي في الاقتصاد تمثله النقطة AY1 فستظهر هناك فجوة تضخمية (AB) وعندما يكون الطلب الكلي أعلى من الناتج الكلي .

- و يمكن معالجة هذا النوع من التضخم بإتباع سياسات نقدية و مالية متشددة بهدف الحد من عرض النقد في الاقتصاد ، فمثلا تستطيع السلطات النقدية باستخدام السياسات النقدية ، أن ترفع سعر الفائدة و هذا سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار و انخفاض الطلب الكلي .

- أما السياسة المالية فتستطيع الدولة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة معدلات الضرائب أو كلتا الاثنتين معا ، أن تنخفض الدخول النقدية ، و بالتالي انخفاض الطلب الكلي أو تستطيع عن طريق تحقيق وفرات نقدية من الضرائب أن تعيد سحب سنداتها من المصرف المركزي وبالتالي تخفيض عرض النقد أيضا .

ثانيا- التضخم الناجم عن تزايد التكاليف :

- ينشأ هذا التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة أسعارها للمحافظة على هامش الربح المتاح لهم .

- وترتفع تكاليف الإنتاج بسبب عوامل عديدة منها :

- زيادة أجور الأيدي العاملة والتي تنشا نتيجة زيادة قوة الاتحادات العمالية أو نتيجة لأرباح أصحاب المشاريع العالية أو بسبب رغبة العاملين في بعض المهن للتميز الاجري أو أحيانا بسبب ضغوط قانونية برفع مستوى الأجور في بعض القطاعات .

- وإذا ما ارتفعت الأجور النقدية بمعدل يوازي ارتفاع الإنتاجية في العمل فان التكاليف لا يطرأ عليها أي تغير وبالتالي لن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار السلع وحصول التضخم إما إذا كانت الزيادة في تكلفة العمل أعلى من معدل الإنتاجية فسيفضي ذلك إلى اثأر تضخمية .

- على أن النقوديون (المدرسة الكمية النقدية الحديثة) يرون أن زيادة الأجور لن تؤدي إلى أثار تضخمية إذ بقي عرض النقد ثابتا وبارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات و بالتالي ارتفاع حجم البطالة نتيجة إغلاق المشاريع أو قلة الإرباح مما يدفع بعرض العمل إلى الزيادة مع ثبات أو انخفاض الطلب عليه و النتيجة انخفاض الأجور(سعر العمل) وستنتهي الآثار التضخمية لدفع التكاليف .

1- ارتفاع أسعار المستودعات :

- وتعني ارتفاع مداخلات الإنتاج أو حتى السلع النهائية المستورة من الخارج إلى الداخل وهذا سيؤدي إلى ارتفاع استعار السلع المحلية والى أثار تضخمية .
- وتعتمد شدة هذا النوع من التضخم على مستوى انفتاح اقتصاد الدولة إلى الخارج ، فكلما زاد انفتاحها وزادت الآثار التضخمية في الخارج كلما كان تأثير ذلك على الأسعار المحلية كبيرا والعكس صحيح .
- كما وينتج هذا التضخم نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية مما يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج أيضا.

2- ارتفاع هامش الربح المطلوب :

- فرغبة المنتجين بزيادة أرباحهم حتى مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ستدفع باتجاه ارتفاع الأسعار وبالتالي حصول الآثار التضخمية.

3- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال :

- حيث تمثل أسعار الفائدة تكلفة الحصول على الأموال، وارتفاعها العيني ارتفاع تكلفة الإنتاج والذي سيتم تعويضه برفع أسعار والخدمات المقدمة وبالتالي حصول الآثار التضخمية.

ثالثا- التضخم الهيكلي :

- وهو التضخم الناشئ عن اختلال في هيكلة السوق، بحيث يسمح هذا الاختلال لبعض الوحدات الاقتصادية داخل هذا السوق بفرض هيمنتها وبالتالي أسعارها على المستهلكين.

- و يبرز هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات التي تهيمن فيها الشركات الضخمة على السوق وبغياب المنافسة يدفع ذلك الشركات الاحتكارية إلى رفع أسعار منتجاتها بعيدا عن قوى العرض والطلب.

- و مما فاقم من حدة هذا النوع من التضخم ميل الشركات الكبيرة إلى اعتمادها على آلية التركيز الصناعي و الحجم مما يسمح لها بإنتاج سلع هي في معظمها أساسية، و بالتالي تنخفض مرونة الطلب عليها إلى قدرتها على تمويل الزيادة في حجم المخزون السلعي ودون أن يؤثر على موقعها التنافسي أو حتى على أرباحها .

رابعا- التضخم الركودي :

- كان يعتقد وحتى السبعينات من القرن الماضي بوجود علاقة عكسية بين ظاهرة التضخم والبطالة ولكن بعد منتصف السبعينات شهدت العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية ارتفاعا في معدل التضخم و البطالة و الركود الاقتصادي ، و في نفس الوقت معا ، و أصبح يطلق على هذه الظاهرة ذات الثلاث أبعاد بظاهرة التضخم الركودي .

- و قد قدمت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة الجديدة و أسبابها، و كان من أهم التفسيرات هي :

1- ارتفاع أسعار مصادر الطاقة (أزمة النفط 1973)وأسعار بعض المواد الأولية الداخلة في الصناعة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض أرباح المشاريع الإنتاجية وبالتالي تقليص حجم التوظيف .

2- إلغاء نظام الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار وبالمقابل زيادة قوة النقابات العمالية وإصرارها المستمر على زيادة الأجور بمعدلات تفوق حجم الطلب الكلي مما يدفع بالمنتجين إلى نقل عبء هذه الزيادة من خلال رفع أسعار المنتجات ومع الزيادة الجديدة في أسعارها ستتآكل دخول العمال وستقوم النقابات بالمطالبة من جديد برفع الأجور ويحدث هنا ما يعرف بالتضخم الدولي أو الحلزوني الذي يبدأ أولا بارتفاع الأجور ثم الأسعار ثم الأجور وهكذا...

- و نتيجة لذلك كله تزداد التكاليف تتحملها المشاريع و ينخفض الطلب الكلي و يهبط مستوى الإنتاج و حجم التوظيف .

- و تعجز السياسات المالية و النقدية للدولة عن معالجة هذه الظاهرة و ذلك لوجود ظاهرتين متناقضتين معا هما التضخم و البطالة في ركود اقتصادي ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسات كلية توسعية فإنها تحفز الاستثمار و الطلب و رفع مستوى الإنتاج و لكن بالمقابل سترتفع معدلات التضخم .

- و إما ما اتبعت سياسات كلي انكماشية فان ذلك سيكون على حساب انخفاض مستوى الإنتاج و البطالة و انخفاض التضخم .

- ويعزى جزء من الفشل في القدرة على الخروج من هذه الحالة الاقتصادية إلى أن المشكلة تكمن في العرض الكلي للاقتصاد وليس الطلب الكلي وبالتالي فان السياسات الحكومية مالية أو نقدية تسعى للتأثر على الطلب الكلي . (1)

- **المطلب الثاني** : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم .

- تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي توثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية ، وتنجم هذه الآثار ، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار.ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع ، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية ، والذين تزداد معاناتهم فجراء ارتفاع في مستويات الأسعار، نظر للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثيرها بالتضخم ، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية ، بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار و يمثلون فئة قليلة في المجتمع و تشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحا مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية .

- وتودي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغييرات في القرارات التي يتخذها الأفراد ، حيث يوجه أصحاب الدخول الثابتة ، دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية و يلجؤون إلى التخلص من أرصدتهم النقدية في صور شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة نظرا لان احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الوائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي منتجاتها ارتفاعا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها . و تتباين

1- محمود حسين الوادي / زكريا أحمد عزام : "مبادئ المالية العامة" ، مرجع سابق ص 196 / 201 .

الآثار للتضخم ، قد تكون هذه الآثار مفيدة أحيانا وقد تكون ضارة في أحيان أخرى لتحديد هذه الآثار يمكن التعرف أولا على سمات ظاهرة التضخم :

- و من ابرز سمات ظاهرة التضخم :

- أنه ناتج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة و مركبة و متعددة الأبعاد .

- ناتج عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية ، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى .

- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات ، والذي يعبر عنه بـ" انخفاض القوة الشرائية " .

- أولا : الآثار الاقتصادية :

1- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة :

- تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في أضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية ، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة ، والذي يؤدي إلى أضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد فزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه للأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجة الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبين ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة ، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم و بناء على ذلك فان التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابله زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار .

- كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي ، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار ، ومن خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة عل نفس مستوى إنفاقهم ، على أن الجانب الأكثر تأثيرا في الاقتصاد ليتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار ، و نقص العائد الذي يحققونه من استثماراته إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان اقل تأثيرا بالضغوط التضخمية و بما يكفل

تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة .

2- آثار التضخم على النمو الاقتصادي :

- يمكن تعريف النمو الاقتصادي انه مجرد الزيادة المنتظمة والمستمرة في الناتج القومي والإجمالي، أي أن الزيادة الموجبة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي دليلا على تحقيق المجتمع نموا اقتصاديا وهي عملية تلقائية غير مقصودة .

- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول اثر التضخم على النمو الاقتصادي ، حيث يرى الفريق الأول أن التضخم سوف يشجع النمو الاقتصادي في حين يرى فريق ثاني أن يتضخم أمرا حتميا ومصاحبا للنمو الاقتصادي ، بينما فريق ثالث أن التضخم سيعوق النمو الاقتصادي ، ويمكن عرض لآراء هذه الفرق الثلاثة كما يلي :

- **الرأي الأول** : أن التضخم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث يذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بان التضخم يساعد على تكوين المدخرات إذ انه يعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة ذو الميل المرتفع للادخار على حساب أصحاب الدخول المنخفضة للادخار وبالتالي تصبح النتيجة كما يلي :

- يعتبر متلقوا الأرباح من أكثر الفئات المستفيدة حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم الحدية والتي غالبا ما يعاد استثمار نسبة كبيرة منها بدلا من دفعها بالكامل إلى المساهمين .

- كما تعتبر الحكومة أيضا من أكثر الفئات المستفيدة من التضخم من خلال ضريبة التضخم حيث يعمل التضخم كضريبة ضمانية تخفض من القيمة الحقيقية للنقود ولكي يحافظ الأفراد على الأرصدة الحقيقية التي في حوزتهم سيقومون بزيادة الرصيد النقدي الاسمي بمعدل مساوي للتضخم ، و يتحقق هذا من خلال التضحية بجزء من الأنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات. وهذه الموارد تذهب للقطاع الحقيقي من المستهلكين إلى الحكومة وهو ما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضريبة الحكومية والتي تعد بمثابة ادخار تقوم باستثماره .

- أما إذا كان التضخم سيعمل على رفع الادخار و الاستثمار و النمو الحقيقي فان هذا قد ينتج عنه مجموعة من الآثار تحقق تحسن اكبر للأداء الاقتصادي و يتحقق ذلك عندما تزيد نسبة الادخار مع زيادة الدخل و طالما أن الادخار ذاته متزايد في الدخل الحقيقي فان أي عامل يساعد على زيادة الدخل الحقيقي متضمن زيادة النمو الناشئ عن التضخم سوف يساعد أيضا على زيادة الادخار و من ثم الاستثمار و النمو الاقتصادي .

- كما يرى المؤيدين لهذا الرأي أن التضخم يشجع النمو الاقتصادي انه بعد مرور فترة معينة فان العملة التضخمية تلغي نفسها، حيث يمر التضخم ب ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : فائض الطلب يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار يشجع على التكوين الرأسمالي .

- المرحلة الثانية : يقترب التضخم من الانتهاء تدريجيا لان الزيادة في الأسعار أدت إلى عدة توزيع الدخل بطريقة من شانها رفع الادخار الاختياري لتعادل الاستثمار المخطط .

- المرحلة الثالثة : يبدأ الناتج المحقق بواسطة التراكم الرأسمالي في الوصول إلى المستهلكين ويمتص بواسطة فائض الطلب ومن ثم تخفيض الأسعار. و يبدو أن هذا الرأي غير واقعي لأنه من المستحيل في الواقع العملي أن ينخفض في المستوى العام للأسعار بعد وصوله لمعدلات مرتفعة ، كما أن الطلب الكلي لا يزداد بالضرورة بنفس مقدار زيادة الناتج و لكن يمكن القول أن التضخم قد يحقق بعض الآثار

المشجعة للنمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى زيادة الأرباح و الادخار الحكومي و من ثم زيادة الاستثمار الخاص و العام .

- **الرأي الثاني :** أن التضخم ضرورة للنمو الاقتصادي :

- يفترض الفريق الثاني أن أي اقتصاد نامي يواجه و هو في طريقه للنمو السريع بعوائق هيكلية تؤدي إلى الاختلال بين التيار النقدي السريع والتيار العيني ، حيث تؤدي زيادة الدخول النقدية في القطاعات التي خضعت لإستراتيجية التنمية إلى زيادة الطلب الكلي على منتجات قطاعات أخرى لم تخضع للتنمية (الزراعية و الغذائية) و التي تتسم بانخفاض مرونة العرض السعرية بسبب نقص تدفق المعلومات ، جمود انتقالات عناصر الإنتاج ، نقص المخزون ، نقص المعرفة الفنية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و أي محاولة لتخفيض التضخم عن طريق مصدره سيكون له تكلفة تتمثل في تخفيض مستويات الناتج والنمو الاقتصادي .لذلك يجب أن تقبل أي دولة تعطي أولوياتها لتحقيق معدل نمو اقتصادي لمعدلات معتدلة للتضخم ولذلك تلجا الحكومات إلى أتباع وسائل تمويل تضخمية كوسيلة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتي تعرف بأنها عملية مقصودة التحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من صافي الدخل القومي .

- **الرأي الثالث :** إن التضخم يعوق النمو الاقتصادي :

- لأنصار هذا الرأي فمن المحتمل أن يؤدي التضخم إلى تخفيض النمو الاقتصادي وذلك من خلال :

* يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم الادخار حيث يعمل التضخم على تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدي أي تخفيض القيمة الحقيقية للنقود مما يدفع الأفراد إلى تفضيل الادخار العيني إلى الادخار النقدي.والذي يصعب توجيهه إلى الاستثمارات الإنتاجية .

* يؤدي التضخم إلى تخفيض سعر الفائدة الحقيقي المدفوع على الودائع البنكية ، و في فترات الارتفاع الحاد لمعدل التضخم مع وجود سعر فائدة اسمي مقيد فان معدل التضخم سيفوق معدلات الفائدة الاسمية على الأصول المالية مما يجعل معدلات الفائدة الحقيقية سالبة وهذا ما يدفع الأفراد إلى سحب ودائعهم من البنوك وبالتالي ينخفض حجم الادخار .

* وبما أن ارتفاع معدل التضخم يقترن بانخفاض معدلات الفائدة فسوف يسوء موقف المقرضين وهو ما يؤدي إلى أحجامهم عن الإقراض وبالتالي ينعكس ذلك على حجم الاستثمارات الذي سيتأثر بشدة .

* قد يؤدي التضخم إلى تخفيض الاستثمار فقرار الاستثمار يتوقف على عدة عوامل منها مناخ استثمار ملائم يشجع على التخطيط الطويل الأجل ، ولكن التضخم يعتبر عنصر للمخاطرة وعدم التأكد حيث يجعل من الصعب التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية مما يؤدي إلى عدم التأكد بالكفاية الحدية للاستثمار التي تعتبر إحداهم العوامل التي تؤثر في الطلب على الاستثمار .

* قد يدفع التضخم بعض المنشات إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة بشان الاستثمار بحيث تؤدي حساباتهم إلى تظليلهم بشان الأرباح الجارية .

*يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار من خلال تغير بعض مكوناته لصالح الأنشطة ذات العائد السريع وخاصة أعمال المضاربة للاستفادة من الارتفاع المتوقع في الأسعار .

* تلجا الدولة في فترات التضخم إلى فرض قيود على الأسعار وخاصة على السلع الضرورية مما يؤدي إلى تشويه نمط الاستثمار حيث يؤدي إبعاده عن تلك الصناعات التي تخضع أسعارها للرقابة وهو ما يؤثر على الإنتاج .

* يؤثر التضخم بشكل سلبي على عملية التنمية الاقتصادية ويؤخرها من خلال أثره على ميزان المدفوعات ففي ظل ثبات سعر الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية فان فائض الطلب المحلي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات والذي يفوق كمية موارد الصرف الأجنبي المتاحة ، علاوة على ذلك أن التضخم يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج الصادرات من خلال زيادة أسعارها العالمية تباع بها و هو ما يؤدي إلى انخفاض

ربحية الصادرات مما يضيف أعباء على ميزان المدفوعات.بالإضافة إلى أن التضخم المحلي يؤدي إلى أحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن تدفق داخل الدولة ذات التضخم المرتفع .

- وخلاصة ما سبق من أراء يمكن استنتاج مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يؤدي التضخم إلى الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي :

1- يجب أن ينتج عن التضخم زيادة صافية عن حجم المدخرات,ويتحقق هذا من خلال إعادة توزيع الدخل من صغار المدخرين إلى كبار المدخرين من بينهم الحكومة مع ملاحظة أن هذا الشرط يكون اقل احتمالا للتحقق في الحالة في حالة تضخم النفقة حيث تتضاءل الأرباح بسبب الحلقة الفارغة للأجور والأسعار .

2- برفض تحقق الشرط الأول فان هذا لا يعني ايجابية تأثير التضخم على النمو لان نقص الادخار لا يمثل السبب الوحيد وان كان السبب الرئيسي لتخفيض النمو الاقتصادي فهناك قيود أخرى منها عدم كفاية حصيلة الصرف الأجنبي ، نقص المهارات ، نقص المعرفة الفنية وغيرها من العوامل التي تعتبر قيودا تضيف للاقتصاد قوة تضخمية جديدة .

3- وبفرض تحقق الشرط الثاني أي التغلب على القيود السابقة فان الزيادة الصافية في الاستثمار الناتجة من زيادة اكبر في الادخار يجب أن تزيد عن تلك الأزمة لإلغاء الآثار السلبية المحتملة على إنتاجية ومكونات الاستثمار .

4- يجب أن تكون الهياكل السياسية والمؤسسية للاقتصاد قوية بالصورة الكافية لجعل التضخم تحت السيطرة حتى لا ينمو إلى مرحلة التضخم المفرط مؤديا إلى تدهورات اقتصادية عديدة .[1]

- يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد القومي إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا ، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها ، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم,يؤدي زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة لأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا ، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري ، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات .

1- عبد المطلب عبد الحميد : 2013 م "السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي" ، الدار الجامعية ، ص 172 .

3. اثر التضخم على ميزان المدفوعات :

- ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع التسرب من مزيد من القوة الشرائية و ذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية ، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها .

4. اثر التضخم على توجيه الاستثمارات :

- تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات ، غير إن التضخم يقف دون تحقيق ذلك حيث إن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية ، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباح طائلة لمنتجاتها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة .

- وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث تحقق المنتجات أرباحا قدرية نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها وزيادة حجم الطلب الكلي عليها ، و يؤدي ذلك على انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها مما يحدث خللا في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي.حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية نموا كبيرا بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها وارتفاع الأرباح التي تحققها، وفي نفس الوقت يشهد قطاع الخدمات نموا كبيرا نظرا لزيادة الاستثمارات الموجهة إليه ، نظرا لارتفاع العائد الذي تحققه الاستثمارات، لقطاع الخدمات، هذا بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات بناء وتشييد العمارات والمساكن الفاخرة والتي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى، و التي تتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

5. أثار التضخم على تنفيذ مشروعات التنمية :

- تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها

عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية,حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية وذلك نظرا للتغيير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها ,والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات

الإنتاجية العاطلة، مما يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة و سوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية .

6. أثار التضخم على توزيع الدخل :

- يتطلب تحليل أثار التضخم على توزيع الدخل التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي فالمقصود بالدخل النقدي عدد الجنيهات التي يحصل عليها الفرد ، أما الدخل الحقيقي فهو حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المستهلك بإنفاقه دخله النقدي لذلك فان الدخل الحقيقي يعتمد على الدخل النقدي أسعار السلع والخدمات المشتراة .

- و في الواقع لا يؤثر التضخم على كل الفئات الاجتماعية بنفس الدرجة فهناك فئات مستفيدة و فئات خاسرة من التضخم .

- الفئات المستفيدون من التضخم :

- يمكن تحديد هذه الفئات على النحو التالي :

1- تعتبر الميزانية الحكومية من أكثر الفئات المستفيدة من التضخم ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

- يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الموارد من القطاع الخاص لصالح ميزانية الحكومة .

- يؤدي التضخم إلى زيادة الدخول النقدية إلى الأفراد مما ينقلهم إلى شريحة على للضرائب على الدخل وزيادة طاقتهم الضريبية .

- تستفيد الحكومة من التضخم خلال تخفيض النفقة الحقيقية لخدمة الدين العام .

2- متلقوا الأرباح (المستثمرين-المنتجين) باعتبارهم احد الفئات المستفيدة من ظاهرة التضخم ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

- يؤدي التضخم الطلب إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع الأرباح الحدية .

- يستفيد متلقوا الأرباح وأصحاب الشركات من التضخم باعتبارهم مدينين أكثر من كونهم دائنين من خلال تخفيض العبء الحقيقي لديونهم .

- المستوردون : إذا حافظت الحكومة على سعر صرف ثابت فسوف يستفيد المستوردون زيادة في الأسعار التي يدفعها بالخارج للمصدرين .

- منتجو وموزعو السلع الغذائية :خاصة وإذا كان عرض السلع الغذائية غير مرن بالنسبة للسعر فان زيادة الأسعار يؤدي إلى استفادة المنتجين حيث يتمكنون من الحصول على أسعار تزيد عن الأسعار التضخمية التي يدفعونها لإشباع احتياجاتهم .

- الفئات الخاسرون من التضخم :

- على خلاف الوضع السابق نجد إن الدائنين ، أصحاب الدخول الثابتة، المدخرون ، المنتجين المحليين للصادرات وصناعات الإحلال محل الواردات هي الفئات الأكثر معانات من التضخم .

- أصحاب الدخول الثابت :على ضوء التفرقة بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي يتضح كيف يضر التضخم أصحاب الدخول الثابتة نسبيا أن الأسر التي تختلف دخولهم الحقيقية تتضاءل نتيجة للتضخم ذلك لأن القوة الشرائية لكل جنيه من الدخول المحصلة ستنخفض كلما ارتفعت الأسعار ولما كان عدد الجنيهات التي تدخل لهذه الأسر ثابتة فان مستويات معيشتهم ستنخفض بلا شك .

- الدائنين : فالتضخم يساهم في خفض القوة الشرائية للنقود و بالتالي فان المقترض عندما يحصل على قرض يتعهد بسداد القرض بخلاف الفائدة التي تفرض عليه ولكن التضخم السائد يؤدي إلى خفض قيمة العملة فأصبح الجنيه يشتري كمية اقل من التي كان يمكن الحصول عليها وقت الحصول على القرض وكلما ارتفعت الأسعار هبطت قيمة العملة لذلك فانه نتيجة للتضخم يحصل المقترض على جنيهات مالية يسددها بجنيهات رخيصة .

- المدخرون : فكلما ارتفعت الأسعار تضاءلت قيمة المدخرات أو قوتها الشرائية فحسابات الادخار وبوالص التامين وغيرها من الأصول الورقية الثابتة القيمة تنخفض قيمتها الحقيقية نتيجة للتضخم وكذلك يتأثر حاملوا السندات بنفس الطريقة بالتضخم .

- المنتجين المحليين للصادرات : أن التضخم ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ، و هذا يؤدي إلى أضعاف قدرتها على التنافس مع المنتجات الأجنبية ويقلل التصدير و من ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة الواردات مما يؤثر على

النتاج المحلي والصادرات . [1]

- **ثانيا :** الآثار الاجتماعية :

- إن انخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد ، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي و الجمركي والى تدني ولاء الموظفين لمنشاتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع والى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه . [2]

- **المبحث الثالث :** أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم .

- تتضمن السياسة المالية مجموعة من الأدوات المالية التي تستطيع من خلالها علاج الفجوات الاقتصادية و تحويل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل ، أو علاج الاقتصاد إذا كان في حالة التشغيل الكامل ، و ذلك على النحو التالي :

- **المطلب الأول :** سياسة الضرائب .

- تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها ، وان اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع ، وسنعرض في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الضريبية .

- **تعريف السياسة الضريبية :**

- تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية .

- و هناك تعريف آخر ينص على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة و تنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة ، لإحداث آثار معينة و تجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . [3]

1- عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق ص 183 .

2- محمود حسين الوادي / زكريا أحمد عزام: مرجع سابق ص 208 .

3- محفوظ فاطمة : مرجع سابق ص 17 .

- تستخدم السياسة المالية كل أنواع الضرائب كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية ، فإذا استخدمت حصيلة ضرائب الدخل ، فهي تستخدمها بمعدلات مختلفة ، فهي تقرر بعض الإعفاءات لصالح محدودي الدخل و ترفع المعدلات كضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة ، و هنا سنجد علاجا واضحا من خلال سياسة الضرائب ، حيث إعادة توزيع الدخل لأصحاب الدخول المحدودة ، ونفقات تحويلية تستخدمها الدولة لإنشاء خدمات ومرافق عامة يستفيد بها أصحاب الدخول المحدودة ويتحمل نفقاتها ذوي الدخول المرتفعة كما أن السياسة الضريبية قد تحقق أهدافا أكثر أهمية ، فالضريبة الجمركية لها أهدافا متعددة قد يكون هدفها مالي تحقق من خلاله إيرادات ضريبية كبيرة بشرط اختيار السلع الأكثر استيرادا وقد يكون هدفها مانع ، أي أنها ترفع معدلات الضريبة الجمركية على بعض المنتجات الأجنبية التي لا ترغب في دخولها نظرا لمخالفتها مثلا لتعاليم الأديان ، أو لأسباب سياسية كفرض ضريبة مرتفعة جدا على منتجات دنمركية و هولندية أساءت لأنبياء الله ، وقد تكون لأهداف حماية لحماية الإنتاج المحلي وإعطائه الأولوية ، بشرط كفاية الإشباع الكلي لأفراد المجتمع ، فإذا لم يستطيع إشباع إلا جزءا ، فيتم تدرج معدلات الضريبة الجمركية بحيث يسمح باستيراد بقية الإشباع من هذه المنتجات وبالتالي تستخدم السياسة المالية كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية .

- كما أن الدولة تستخدم الضريبة كأداة لزيادة استهلاك الأفراد المحدود الدخل ، من خلال خفض المعدلات الضريبية على دخول هذه الفئات ، كما أن استخدام معدلات مرتفعة على الدخول المرتفعة لن يقلل من استهلاكهم ، بل تستهدف السياسة المالية تحويل جزء من ادخار هذه الفئة إلى ادخار الدولة الإجباري .

- وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات اثر فعال في ضبط حركات التضخم,والانكماش وخاصة في البلدان النامية,والتي تتصف أجهزتها المالية ، والمصرفية بالبدائية ، والتخلف وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق القومي من جهة ومن جهة أخرى كأداة تجميع لفوائض الميزانية ومن ثم تكييف العلاقة ما بين مستويات الإيراد العام وبين الأنفاق العام بحيث يمكن تلاقي قصور الإنفاق الخاص أو جموحه .

- ففي الحالة الأولى : قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة على الضريبة زيادة الإنفاق العام الطلب الفعلي ، بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري ، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي ، وذلك يترك المزيد من الدخول النقدية بيد الأفراد لاستخدامها في تحفيز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك و استثمار .

- وبالمقابل ففي الحالة الثانية :جموح الإنفاق الخاص ، يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بأضعاف محددات الاستهلاك و الاستثمار أي برفع معدلات الضريبة التصاعدية على

الدخول فيقع الأفراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة ، فيحجمون عن الأنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب ، و في نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة و هذا ما يحدث في التضخم . و يكون من المرغوب فيه في نفس الوقت حيث يقل الإنفاق الخاص على الاستهلاك لانخفاض مستويات الدخول . و على هذا تستحدث سياسة الرقابة على الضريبة موارد لتمويل التنمية و كذلك تحويل الفوائض من الاستهلاك إلى الاستثمار المنتج .[1]

- تعد الضرائب أداة فعالة في نطاق السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة كونها تعمل على تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق العام من جهة ، ومن جهة أخرى أداة تجميع لفوائض الميزانية ومن ثم تكييف العلاقة ما بين مستويات الإيرادات العامة والإنفاق العام بحيث يمكن تلافي قصور الإنفاق العام أو جموحه .

- و في البلدان النامية ، على الرغم من تعدد أشكال النظم الضريبية و بالنظر إلى الاختلاف النسبي في هياكلها الاقتصادية و درجة نموها و ظروفها الاجتماعية و السياسية و الإدارية إلا أنها تواجه محددات بالغة الأهمية تقف دون أداء الضرائب للأهداف المرجوة منها مثل : تخلف النظم الضريبية و جمودها و انخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية للمؤسسات الضريبية ، و انتشار ظاهرة القطاع غير النقدي

و انخفاض الوعي الضريبي ، واختلال الهيكل الضريبي من خلال هيمنة الضرائب غير المباشرة .

- **المطلب الثاني :** سياسة الدين العام (القروض العامة) .

- يعد الدين العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية لتحقيق عدة أغراض منها تعبئة المدخرات عندما تصل الضريبة حدها الأقصى، وتعجز السياسة الضريبية عن تغطية أوجه الإنفاق الجاري.وتستخدم أداة الدين العام كذلك في إدارة التحويلات المالية ، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية,وبالتالي تعمل هذه الأداة على سد العجز في منابع التمويل,فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار الاقتصادي .[2]

- يعتبر حجم ومقدار الدين العام ومعدلات نموه وكيفية الحصول عليه ، من مهام وأهداف السياسة المالية حيث يؤثر الدين العام على حركة الاقتصاد بصفة عامة و حركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ، بمعنى

1- أحمد عبد السميع علام : مرجع سابق ص 311 .

2- نصر حمود مزنان فهد : مرجع سابق ص 86 / ص 87 .

أن طريقة استغلال الدين العام قد تكون ايجابية في حالة استخدام الدين العام في مجالات منتجة ، و قد يكون تأثيره سلبيا ، إذا تم استخدام مقدار الدين العام في الاستهلاك الحكومي أو في عدم استخدامه في مجالات استثمارية منتجة .

- وعندما تتجه الحكومة إلى الاقتراض من الأفراد ، فإنها تتخذ في ذلك طرق وأوقات مختلفة ، ففي فترات التضخم والتي تتضمن زيادة حجم الطلب و عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم هذا الطلب ، فان الحكومة تتجه نحو طرح سندات للاكتتاب فيها من ذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة ، وبالتالي تمتص القوة الشرائية الزائدة لدى هذه الفئات ، فينخفض معدل الاستهلاك ، وينخفض مستوى الأسعار أما في فترات الكساد فلا يجوز استخدام سياسة القروض ، حيث أن سياسة الحكومة يجب أن تتجه نحو الإنفاق لإنعاش حركة الطلب الكلي و زيادة الدخول . [1]

- و يتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد و المؤسسات و ارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات ، بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها . ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها. وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض :

1- القروض الحقيقية :

- وتنشا هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة ، وتمثل تلك المدخرات جزءا من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

- وتنشا هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة ، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية لنقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني ، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم ، وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات ، كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة

1- أحمد عبد السميع علام : مرجع سابق ص 313 .

تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد . [1]

2- القروض التضخمية :

- المطلب الثالث : سياسة الإنفاق العام .

- بدأت أهمية النفقات العامة بالتزايد مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات العامة وزيادة الاستثمارات ، ولكن توسع البلدان النامية في الإنفاق العام هو الأخر تحكمه عدة محددات منها : أن تخفيض الإنفاق العام يتعارض مع السياسات التنموية وضرورات التنمية الملحقة في البلدان النامية ، و لا سيما عندما يتم التركيز على تخفيض النفقات الاستثمارية ، كما أن تخفيض النفقات العامة في المجال الاجتماعي قد يؤدي إلى اثأر اجتماعية سلبية غير مرغوب فيها . [2]

- يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام .

- ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث عناصر والتي تتمثل أركان النفقة وهي : النفقة العامة مبلغ نقدي ، صدور النفقة العامة من الدولة أو احد الأشخاص العامة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

أولا- النفقة العامة مبلغ نقدي :

- تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها أي كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية أو منح الإعانات و المساعدات بأشكالها المختلفة يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يتدخل في مجال النفقة العامة . و على هذا الأساس فان الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات الاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في المباني التابعة لها لا تدخل في النفقات العامة .

1- أحمد محمد صالح جلال : 2006 م رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير "دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 69 – ص 70 .

2- أحمد عبد السميع علام : مرجع سابق ص 315 .

ثانيا- النفقة العامة من الدولة أو احد تنظيمها :

- يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة –الدولة أو تنظيمها-ركنا أساسيا لوجود النفقة ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية و المؤسسات العامة كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة فخضوع هذه المنشات لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان .

- مما سبق يتضح أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

ثالثا- الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام :

- ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة و بالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة إلى تحقيق نفع خاص . [1]

- لا شك أن حجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على أنشطة الدولة المختلفة ، له تأثير على تلك الأنشطة كما أن التأثير على نشاط ما سوف يؤثر على باقي الأنشطة المرتبطة به .

- و قد يكون الإنفاق الحكومي ثابت أي بدون زيادة أو نقص و لكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يحقق آثار كبيرة ، فإذا تم خفض الإنفاق على الطرق و الإنشاء مثلا ، فان ما تم خفضه في هذا النشاط يتم زيادته لصالح نشاط التعليم ، و بالتالي فان إعادة توزيع الإنفاق يحقق آثار ايجابية كما أن زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب نشاط آخر قد يكون احد العناصر المحفزة لحركة التنمية و هو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم مثلا ، و تحويل ما تم خفضه لإنشاء مشروعات استثمارية تستوعب جزء كبير من البطالة وعليه فان السياسة المالية يمكن لها أن تقوم بتحقيق نتائج ايجابية بسياسة الإنفاق حتى ولو لم يكن هناك زيادات معتمدة في خطة الإنفاق. [2]

1- نصر حمود مزنان فهد : مرجع سابق ص 88 .

2- أحمد عبد السميع علام : مرجع سابق ص 315 .

- خلاصة الفصل :

- يعتبر التضخم انعكاسا لوجود اختلال في التوازن الاقتصادي ، و هو ينتج تفاعل عدة عوامل تم التطرق إليها من خلال الأدبيات الاقتصادية المفسرة لها، فيمكن اعتباره كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي و زيادة النفقات ، كما يمكن اعتباره ظاهرة سعريه من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار و قد اعتبرت النظرية الكمية أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة زيادة لكمية النقود ، و هذا بافتراض التلقائية في حدوث التوازن ، بالإضافة إلى ثبات سرعة دوران هذه الأخيرة ، و ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج .

- إلا أن كينز انتقد النظرية السابقة و وجد أن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا ضئيلا، لأن جزءا كبيرا منه تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف و الإنتاج ، و يزداد هذا الارتفاع كلما اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل .

- في حين ركز رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة على التوقعات العقلانية ، الدخل الإجمالي ، التضخم والبطالة ، كغيرها من المدارس الأخرى التي فسرت ظاهرة التضخم على حسب توجهاتها ، كما اختلف العديد من الباحثين في تعريف التضخم وذلك لتنوع الأسباب المنشئة له وكذا تنوعها ، فيمكن اعتبار التضخم ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة الإصدار النقدي و بدون مقابل في الإنتاج و لاحظنا من خلال هذا الفصل أن للتضخم عدة اثر اقتصادية و اجتماعية تعيق مسار التنمية في أي دولة و من اجل تجنب حدوث ذلك تقوم الدول بالبحث عن سبل و طرق لمعالجة هذه الظاهرة من خلال سياساتها الاقتصادية . من أهم هذه السياسات الاقتصادية السياسة المالية من خلال أدواتها ، سياسة الضرائب ، سياسة الدين العام و سياسة الإنفاق العام .

الفصل الثالث

دور السياسة المالية في مكافحة التضخم في الجزائر

- تمهيد :

- لقد احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، النامية، والانتقالية، وذلك فيما يتعلق بالأبعاد المالية مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطلة ، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية، وأعباء الدين العام .

- إن تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن من خلالها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية ، سياسة النفقة العامة ، وسياسة الميزانية العامة ، وعلى الرغم من أن مناقشة أثار الأدوات المختلفة للسياسة المالية على النمو يتم بشكل منفصل إلا أن هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض فمثلا ، تأثير الضرائب على النمو يعتمد على سبيل المثال على مستواها وهيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية (تكوين الإنفاق العام) وكذا كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية (بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق العام) .

- تعتبر الموازنة العامة (بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة) الأداة الرئيسية للسياسة المالية ، هذه السياسة تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه حسب الأهداف الاقتصادية المرجوة .

- و بالعودة إلى تعريف الميزانية العامة للدولة فان المشروع الجزائري ومن خلال القانون (17/84)عرفها على أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات العامة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الإحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

- المبحث الأول : تطور السياسة المالية في الجزائر2006- 2016.

- تعتبر الجزائر من بين الدول التي دخلت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ، والتي اعتمدت بشكل كبير على السياسة المالية لتحقيق أهدافها التنموية ، و من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة تقييميه للسياسة المالية في الجزائر مع اختيار فترة الدراسة (2006- 2016) ، و سوف نبدأ دراستنا بإعطاء لمحة عن تطور أداء السياسة المالية في الجزائر ، ثم نستعرض أهم مميزات السياسة المالية في الجزائر وكذا التحديات التي تواجهها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، و في هذا الصدد سيتم التركيز على السياسة المالية التوسعية نظرا لان الدولة الجزائرية و في خلال الفترة محل الدراسة انتهجت سياسة مالية قائمة على الإنفاق العام و من خلال البرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية و الهادفة أساسا إلى التوسع في النفقات من اجل تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية .

- المطلب الأول : تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2006-2016) :

- تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة قصد تغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب الهدف المالي .

- تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من اجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة .

أولا- تصنيف الإيرادات العامة : تصنف الإيرادات العامة للدولة وفقا للقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية كالأتي :

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي ، وكذا حاصل الغارمات .

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة .

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات و الأدوات و الأتاوى .

- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات .

- التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة والفوائد المترتبة عنها .

- مختلف حواصل الميزانية العامة التي ينص القانون على تحصيلها .

- مداخيل المساهمات للدولة المرخص بها قانونيا .

- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به . و استنادا إلى هذا القانون يمكن تصنيف الإيرادات العامة للدولة إلى قسمين :

1- الإيرادات الإجبارية : تتكون من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل, والمتمثلة في :

1-1 الإيرادات الجبائية : و التي تتضمن مختلف الضرائب و الرسوم و المدرجة كالأتي :

- الضرائب المباشرة :وهي ضرائب تفرض على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية, التجارية والغير التجارية ، المرتبات الأجور ، فوائد السلف و الضمانات .

- الضرائب المختلفة على الأعمال : وتسمى أيضا بالرسم على رقم الأعمال , و تفرض على مجمل المواد الاستهلاكية ، فهي إذا ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك .

- الضرائب غير مباشرة : فهي تمس المواد غير خاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب ، البلاتين الكحول الخمور) .

- الجباية البترولية : تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي ، و الضريبة المباشرة على الأرباح الناجمة على النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث و الاستغلال والنقل عبر القنوات .

- حقوق التسجيل و الطابع : هي ضرائب تفرض أساسا على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية و حق الانتفاع والمبادلات كما تفرض على تصرفات قانونية أخرى مثل تسجيل عقود الزواج والطلاق ، أما حقوق الطابع هي ضرائب مفروضة على الأوراق الرسمية المدنية أو القضائية مثل جوازات السفر ، بطاقات التعريف ، رخص السياقة ...الخ .

- الحقوق الجمركية : تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها ، و لها وظيفة توفير الأموال للخزينة و حماية الإنتاج الوطني .

1- 2 الغرامات : و هي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية و إدارية ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

1- 3 الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية : تمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال ، حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية .

2- الإيرادات الاختيارية : تشمل الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة من طرف الأشخاص بشكل اختياري مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة ، و تتمثل في :

2- 1 مداخيل الأملاك التابعة للدولة : وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو رخصة ، أو خدمة .

2 - 2 التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات و الأتاوى : و التي تتمثل في :

- المكافئات المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات .

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية .

- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

- الأموال المخصصة للهبات والهدايا :وما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية.

ثانيا- تحليل تطور الإيرادات العامة : من اجل توضيح تطور الإيرادات العامة نستعين بالجدول التالي :

- جدول رقم 03 : تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2006 – 2016) الوحدة : مليار دج

السنة	الجباية العادية	الجباية البترولية	إيرادات غير جبائية	الجباية العادية/ الإيرادات العامة	الجباية البترولية/ الإيرادات العامة	إيرادات غير جبائية/ الإيرادات العامة	الإيرادات العامة	نسبة تطور الإيرادات العامة	PIB	الإيرادات العامة/ PIB
2006	720.8	2799	120	19.80	76.9	3.3	3639.8	-	8520.6	42.72
2007	766.7	2796.8	124.3	20.79	75.84	3.37	3687.8	1.32	9306.2	39.63
2008	965.2	4088.6	136.7	18.6	78.77	2.36	5190.5	40.75	11043.7	46.99
2009	1146.6	2412.7	116.7	31.19	65.63	3.17	376.6	-29.18	9968	36.88
2010	1298	2905	189.9	29.55	66.13	4.32	4392.9	19.5	11991.6	36.63
2011	1527.1	3979.7	283.3	26.37	68.73	4.9	5790.1	31.81	14588.6	39.69
2012	1908.6	4184.3	246.4	30.11	66	3.89	6339.3	9.49	16208.7	39.11
2013	2031	3678.1	248.4	34.09	61.74	4.17	5957.5	-6.02	16643.8	35.79
2014	2078.7	3388.3	252	36.35	59.25	4.41	5719	-4	17205.1	33.24
2015	2409.2	2273.5	270	48.64	45.90	5.45	4952.70	-4.2	185.14	26.75
2016	2722.6	1682.5	342.3	57.34	35.44	7.21	4747.4	-4.3	190.39	24.93

- المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- شكل رقم 02 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016)

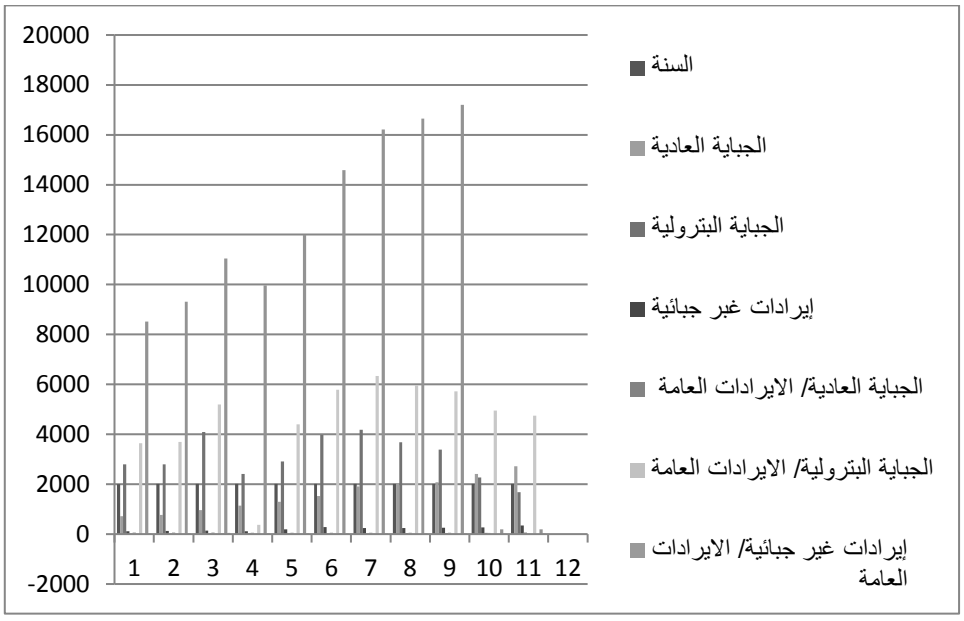

- المصدر : امن إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 03

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات الكلية هي في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 3639.8مليار دج سنة 2006 إلى 5190.5 مليار دج سنة 2008بما يمثل 46.99% من الناتج المحلي الإجمالي ، و استمرت حصيلتها في الارتفاع و هذا باستثناء انخفاضها سنة 2009 ، لتصل إلى 6339.3 مليار دج في سنة 2012 أي ما يمثل 39.11 % من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم اصطدمت بتقلب أسعار البترول لتنخفض سنة 2013 و 2014 بـ 5957.5 مليار دج و 5719 مليار دج على التوالي أي انخفاض بنسبة 4 % و ما يعادل 33.24 % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث واصلت الانخفاض إلى غاية سنة 2016 .

- من خلال تحليلنا للجدول يمكن القول أن زيادة أو انخفاض الإيرادات العامة مرتبط بالدرجة الأولى على تقلبات أسعار البترول التي تؤثر على مصادر الإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية.

- المطلب الثاني : تحليل تطور النفقات العامة .

- إن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشاها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة .

أولا- تصنيف النفقات العامة في الجزائر : وفقا للقوانين المالية المعمولة بها في الجزائر تصنف النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كالتالي :

1- نفقات التسيير : وفقا للمادة 05 من قانون 21/90المتعلق بالمحاسبة العمومية : تتضمن نفقات التسيير الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.كما جاء في محتوى المادة 24 من القانون 17/84المتعلق بقوانين المالية أن تجمع نفقات التسيير في 4 أبواب و هي :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات .

- تخصيصات السلطات العمومية .

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح .

- التدخلات العمومية .

2- نفقات التجهيز : يقصد بها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية و هي عبارة عن استثمارات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري ، ففي المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة و الري ، و لانجاز المنشات القاعدية في المجال الإداري والتربوي و الاجتماعي والثقافي ، و تنص المادة 35من قانون 84 /17المتعلق بقوانين المالية أن تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب و هي :

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة .

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

- النفقات الأخرى.

ثانيا- تحليل تطور النفقات العامة : من اجل تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول الموالي :

- الجدول رقم 04 : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) الوحدة : مليار دج

السنة	نفقات التسيير	نسبتها من إجمالي النفقات العامة%	نفقات التجهيز	نسبتها من إجمالي النفقات العامة%	مجموع النفقات العامة	نسبة تطورها%	النفقات العامة/ PIB
2006	1437.9	57.9	1051.1	40.8	2453	-	28.79
2007	1673.9	15.5	1434.6	44.1	3108.5	26.7	33.4
2008	2217.7	51.8	1973.3	46.1	4191	34.8	37.95
2009	2300	52.4	1946.3	44.3	4246.3	1.3	42.6
2010	26590	58.2	1807	39.6	4466.9	5.2	37.25
2011	3879.2	65.1	1974.4	33.1	5853.6	31	40.12
2012	4782.6	67.8	2275.5	32.3	7058.1	20.6	43.55
2013	4131.6	67.7	1892.6	31	6024.2	-14.6	36.19
2014	4486.3	63.7	2493.9	35.4	6980.2	15.9	40.57
2015	4972	56.8	3984.6	45.52	8753.52	12.33	41.35
2016	4407.3	55.2	3176.8	39.78	7984.18	-9	41.93

- **المصدر :** الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- شكل رقم 03 : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

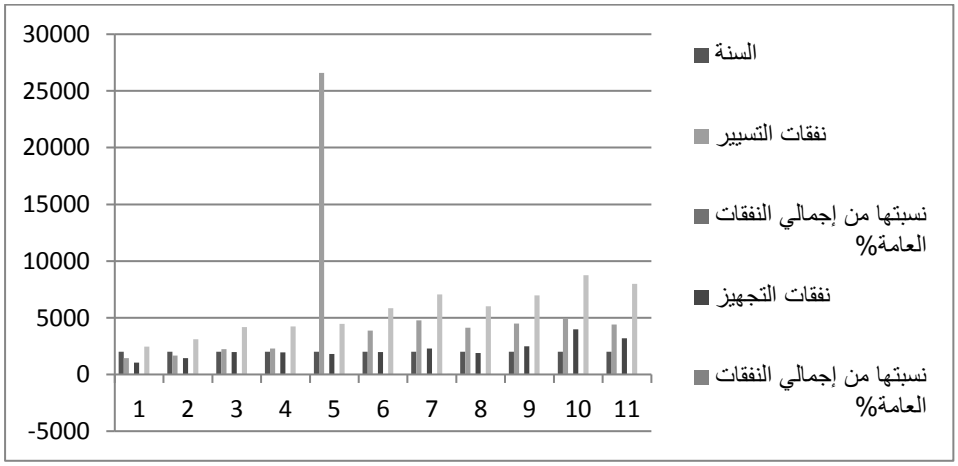

- **المصدر :** من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 04

- نلاحظ أن النفقات العامة عرفت تطورا ملحوظا ما بين فترة 2006 -2016 وذلك نتيجة للمشاريع التنموية التي قامت بها الدولة لإنعاش اقتصادها الوطني ، حيث نلاحظ أن حجم النفقات العامة بلغ 2453 مليار دج في سنة

2006 ، لترتفع حدود 1..7058 مليار دج سنة 2012 أي ما يعادل 43.55 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنها تراجعت سنة 2013 إلى 6024.2 وهذا بانخفاض قدره 14.6 %ثم ارتفعت سنة 2014 إلى 8960.2 مليار دج بنسبة 15.9 % هذا الارتفاع يترجم الارتفاع المتواصل التي تلعبه الدولة من اجل إنعاش اقتصادها من خلال مختلف برامج الإنفاق العام سواء نفقات التجهيز أو نفقات التسيير ، دام هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2015 ثم تراجع سنة 2016 بعجز قدره9 %.

- **المطلب الثالث :** تحليل تطور رصيد الموازنة العامة للفترة(2006 -20016) :

- لفهم هذا العنصر يجب تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة اعتمادا على الجدول الموالي :

الجدول رقم 05 : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) الوحدة : مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	رصيد الموازنة/ PIB
2006	3639.8	2453	1186.8	13.928
2007	8687.8	3108.5	5579.3	6.22
2008	5190.5	4191	999.5	9.05
2009	3766	4246.3	-480.3	-5.72
2010	4392.9	4466.9	-74	-0.62
2011	5790.1	5853.6	-63.5	-0.44
2012	6339.6	7058.1	-718.8	-4.43
2013	5957.5	6024.2	-66.7	-0.4
2014	5719	6980.2	-1261.2	-7.33
2015	4952.70	8753.52	-3800.82	-12.52
2016	4747.43	7984.18	-3236.75	-17

- **المصدر** : الديوان الوطني للإحصائيات ONS

-شكل رقم 04 : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

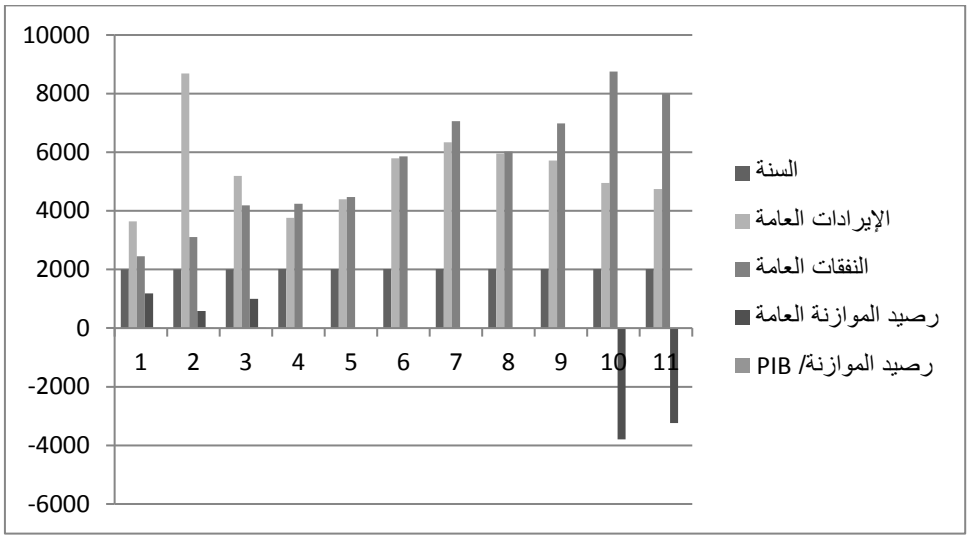

- **المصدر** : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 05

- حقق رصيد الميزانية العامة فائضا إلى غاية سنة 2008 ، و يمكن تفسير ذلك لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى بالضرورة إلى تزايد إيرادات الجباية البترولية التي ساهمت بدورها في رفع حصيلة الإيرادات العامة بمعدل يفوق النفقات العامة خلال تلك الفترة ، و ابتداء من سنة 2009 تحول الرصيد من فائض إلى عجز و يرجع ذلك إلى الأثر السلبي للصدمة الخارجية ما سبب انخفاضا هائلا لمدا خيل المحروقات .

- و بناءا على ما تقدم يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة تبقى دائما عرضة للتقلبات ، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل موازنتها العامة .

- **المبحث الثاني :** المميزات الأساسية للسياسة المالية في الجزائر والتحديات التي تواجهها .

- تتصف السياسة المالية بالعديد من الخصائص و المميزات ، فهناك ما يتعلق منها بالعجز المالي و هناك ما يتعلق بالإنفاق العام وهناك ما يتعلق بالضرائب ، كما أن لهذه السياسة تحديات تواجهها عند أدائها عملها على مستوى الاقتصاد الكلي و التي تكون في غالب الأحيان حاجزا أمام تحقيقها نتائج مرضية ، حيث أنها تمثل عتبة أمام عمل هذه السياسة وتحقيقها لأهدافها وهذه التحديات يمكن أن تكون على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي .

- **المطب الأول :** المميزات الأساسية للسياسة المالية في الجزائر.

- يمكن أن نشير إلى أهم مميزات السياسة المالية فيما يلي :

- **أولا :** العجز المتنامي للميزانية العامة للدولة .

- قد لا يشكل العجز في الميزانية العامة للدولة أية مخاطر بالنسبة لبعض الدول بحيث انه يمكن أن يصلح الأحوال الاقتصادية و خاصة في ظروف الكساد الدوري كما في البلدان النامية في دعم الجهود التي تبذل

لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية شريطة أن لا يتحول هذا العجز إلى صفة هيكلية عبر زمن الاقتصاد الوطني ، وعلى الرغم من الأدوار التي يمكن أن تلعبها سياسة التمويل بالعجز ، إلا أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى مجموعة ضخمة من الآثار الضارة التي تمس بهيكل الاقتصاد .

- وبالنظر إلى الموازنات العامة لمعظم الدول النامية نجدها تتميز بالعجز المستمر والمتنامي (العجز الحقيقي وليس المحاسبي) ، وتشير الوقائع على صعيد اقتصاديات هذه الدول إلى أن هذا العجز قد أدى في نهاية المطاف إلى أن وقوع هذه الدول تحت مظلة رحمة المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذا العجز اعتمادا على الميكانيزمات التي فرضتها عليها والتي أدت إلى نتائج كانت غير مرضية .

- وبالنظر إلى وضع الجزائر بالنسبة إلى هذا المؤشر ، نجدها كغيرها من البلدان النامية التي أصبح فيها عجز الميزانية العامة أمرا مألوفا ، استمر لعدة سنوات على الرغم من الفوائض التي تم تحقيقها في بعض السنوات .

- والواقع أن اتجاه العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر نحو التفاقم الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي تمر به المالية العامة الجزائرية وسياستها الاقتصادية ، قد كان متزامنا مع ظهور أزمة التنمية في الجزائر من جهة ومقترنا بالصدمات الخارجية الكثيرة (كصدمات تقلبات أسعار الصرف وانهيار النظام النقدي الدولي و انخفاض الطلب العالمي على المواد الخام المصدرة من طرفها ، وصدمة ارتفاع أسعار الواردات "التضخم المستورد" ، و ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد الدولية ، و تدهور شروط التبادل التجاري ...الخ التي تلقتها نتيجة الوضع الضعيف و الغير متكافئ الذي احتلته و ما تزال في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

- و على الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها و تبذلها الجزائر ، إلا أن ما يبدو هو أنها لم تنجح في تغيير علاقات التبعية التي تربطها بالاقتصاديات المتقدمة خاصة في مجال اعتمادها على المحروقات و التالي اختلال هيكل الصادرات و كذا الواردات من السلع و الخدمات .

الواقع آن العجز في الميزانية سببه الظاهر هو نمو الإنفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة، و الأسباب الحقيقية التي قد تكون أسهمت في تفاقم هذا العجز متعددة و يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- سياسة الخصخصة التي انتهجت تحت ضغط برنامج التثبيت الاقتصادي والتثبيت الهيكلي ، حيث كانت هذه السياسة مسئولة إلى حد ما إلى خسارة موارد مالية مهمة كانت تدخل إلى ميزانية الدولة و من ثم أسهم اختفاءها في زيادة عجز الموازنة .

- العامل الثاني هو الإعفاءات الضريبية السخية التي اقرها النظام الجزائري إضافة إلى ما تضمنته قوانين الاستثمار من تحفيزات للمستثمرين المحليين و الأجانب على السواء ، و هو ما يؤدي إلى فقدان ميزانية الدولة إلى موارد ضخمة و يساهم بشكل أو بآخر في تباطؤ نمو الإيرادات الجبائية للدولة .

- التوسع المستمر في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية والمتعلقة بالإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي ، والتي وضعت بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ، إضافة إلى زيادة المخصصات المتعلقة بالرواتب والأجور فضلا عن توسيع حجم العمالة في القطاع العام .

- ثانيا : تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية .

- كثيرا ما تعتمد الدول النامية على النفقات العامة من اجل تنشيط الطلب الكلي ، وقد برز كينز تدخل الدولة عن طريق النفقات العامة ، أين أشار إلى ضرورة تدخل الدولة واستخدام الموازنة العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل على أساس الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة لأخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية .

- إن اعتماد الجزائر على التدخل عن طريق الإنفاق العام قد لا يؤدي مبتغاه ولا يحقق الأهداف المرجوة في كثير من الأحيان علاوة على المخاطر المحتملة ، و يعود ذلك إلى ارتباط النفقات العامة في الجزائر بعوائد قطاع المحروقات الذي يخضع للتقلبات الدولية ، و لا شك أن هناك الكثير من المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عن اعتماد الجزائر على تمويل نفقاتها العامة بما يفوق أحيانا نسبة 60 % من الإيرادات المرتبطة بالمحروقات هذا الخطر يتجسد في كون أن الجزائر لتتحكم هذه الأسعار ثم أنها تعتبر عضو من منظمة الدول المصدرة للبترول وأخيرا ضعف المكانة التي يحتلها الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية .

- وما يمكن تسجيله هو أن الجباية العادية لم تغطي النفقات العامة إلا في حدود 32 %وعلى العكس من ذلك فقد شهدت هذه النسبة تراجعا ابتدءا من سنة 2006 ، وصلت أدنى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 23 % مما يشير بصفة عامة إلى الاختلال الذي تشهده المالية العامة على اعتبار أن حصة التمويل الأكبر للنفقات العامة تعتمد على مصدر الجباية غير العادية ، و قد يعود احد الأسباب في ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي الشيء الذي يقلل من العائدات الجبائية الناتجة عنه .

- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي كان له اثر واضح على السير الحسن للسياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي ، مما ترتب عنه أثارا على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، كما كان له تأثيرا مباشرا على إدارة الإنفاق العام في الجزائر .

- من خلال ما سبق ، يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر تتسم بتبعيتها للإيرادات النفطية ، ذلك أنها تعتمد على إنفاق عام يمول في جزء كبير منه بما يتحقق من التقلبات الدولية الخاصة بالنفط ، و هو ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرضا للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن هذه التبعية من جهة و بالتالي نسبية فعالية أدواتها و بالتالي التأثير على تحقيق الأهداف المرجوة من جهة أخرى .

- **ثالثا** : تعدد و تغير تشريعات النظام الضريبي الجزائري .

- حاولت السلطات العمومية وضع نظام ضريبي بسيط يسهل التعامل به ، و عليه خلال هذه الفترة صدرت عدة تعديلات ، فقانون المالية لسنة 2006تضمن تقريبا 58 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل و إلغاء و إتمام .

- **رابعا** : غياب التنسيق الهادف بين أدوات السياسة المالية .

- و هذا يعتبر من السمات التي تتصف بها السياسة المالي في الجزائر ، حيث أنها لا تحمل في طياتها التنسيق بين أدواتها في كثير من الإجراءات التي يتم اتخاذها و هذا لا يعني وجود تعارض بينها ، لكن أن تقوم الدولة بمنح إعفاءات و مزايا ضريبية و بالتالي التخلي عن حق الدولة في تلك الأموال من جهة و تقوم بمحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية و التي لم تستطع أن تحققه من جهة أخرى ، و بذلك نرى أن السياسة المالية تفتقد إلى التنسيق المركز و الهادف لتحقيق أهداف السياسة المالية و بالتالي السياسة الاقتصادية ككل .

- **المطلب الثاني** : التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الداخلي .

- الواقع أن السياسة المالية في الجزائر كغيرها من السياسات الأخرى لا تعمل في محيط منعزل عن ما يحدث في المحيط الإقليمي والدولي ، وتستطيع الحكومة إقرار سياسة مالية معينة خلال فترة زمنية معينة لكن لا يجب عند وضع هذه السياسة إغفال التحيات التي قد تعيق عملها و قد تحول دون تحقيقها لأهدافها و من بين هذه التحديات نجد تلك المرتبطة بالصعيد الداخلي و التي ترتبط أساسا بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها ، و نذكر أهم التحديات فيما يلي :

أولا- الاختلال الهيكلي (البنيوي) :

- تواجه السياسة المالية تحدي التخلص من الاختلال الهيكلي بين القطاعات ، طالما الاقتصاد الجزائري يلاحظ عليه عدم وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية إذ أن نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تختلف وتبقى ضعيفة,وتميل المساهمة الأكبر إلى قطاع معين يتمثل في قطاع المحروقات ، سيطرة هذا الأخير انعكست أيضا وبشكل لافت على هيكل الصادرات الجزائرية ، حيث يساهم بنسبة كبيرة جدا تصل إلى 97%من حجم هذه الصادرات ، مما ينجم عنه الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هيكل الصادرات الجزائرية .

ثانيا- إحلال الجباية البترولية :

- لا شك أن هيكل الإيرادات الضريبية تساهم فيه الجباية البترولية بنسبة مرتفعة، و كان احد الإصلاح الضريبي الذي أقدمت عليه الجزائر إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، و الواقع أن هذا يعتبر تحديا للسياسة المالية ، إذ لم تستطع إلى حد الآن المضي قدما في تحقيق نتائج في هذا المجال طالما أن أقل

3 نسبة للجباية البترولية من إجمالي 2006إلى سنة 2010هي نسبة% 53 ، وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في حصيلة الجباية العادية ، وتبقى بذلك المالية العامة الجزائرية تعاني خللا يؤثر وينعكس على الأهداف المسطرة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية .

ثالثا- ترشيد الإنفاق العام :

- بالنظر إلى تطورات الإنفاق العام ، نجد انه ينمو بشكل ملحوظ ويلاحظ أيضا الاهتمام بنفقات التجهيز في الفترة الأخيرة وهو شكل ايجابي يشير إلى التوجه الذي يصب نحو تشجيع الاستثمارات ، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء قيمة نفقات التسيير مرتفعة ضمن هيكل النفقات ، الواقع أن السياسة المالية تواجه تحدي ترشيد الإنفاق العام بما يؤدي تحديد الأهداف الاتفاقية المسطرة بدقة وتحقيق الحكم الراشد الذي يقوم على تخصيصها وصرفها ، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن اعتماد الجزائر لبرامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي ، وبرنامج دعم النمو يتطلب سياسة مدروسة وشاملة تراعي التنسيق بين قوانين عمل وأداء وأهداف أدوات السياسة المالية .

- المطلب الثالث : التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الخارجي .

- وتتمثل في تلك المتغيرات التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على أداء السياسة المالية من اجل تحقيق أهدافها المسطرة ، و نرى أن من بين أهمها مايلي :

أولا- التنافسية الدولية :

- الواقع أن العالم الاقتصادي اليوم يشهد الكثير من التطورات في ظل ما يعرف بالعولمة ، وأضحت الدول المتخلفة ومنها الجزائر تتأثر بكل الصدمات والأزمات التي قد تحدث على الصعيد العالمي نظرا لتبعية هذه البلدان لهذه الدول ، وفي الحقيقة أن الاقتصاد الجزائري يعني الكثير من الاختلالات على الصعيدين الكلي والجزئي ، الشيء الذي جعل منه اقتصادا تابعا وضعيفا ضمن هذا الكم من الاقتصاديات ، وقد أدى ذلك إلى أن جعل منه اقتصادا غير منافسا إذ لا يحتل مكانة كبيرة بين اقتصاديات الدول المتخلفة علاوة على اقتصاديات الدول المتقدمة .

- وحسب تقرير البنك الدولي فان البلدان النامية تواجه ثلاثة مخاطر رئيسية في الأمد القصير :توترات الأسواق المالية ، التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة ، وارتفاع أسعار الغذاء ، الشيء الذي من شانه أن يحدث اضطرابات مالية واسعة النطاق ، مما قد يؤثر على المالية العامة للاقتصاد الجزائري ويؤثر أساسا على السياسة المالية بسبب المخاطر الغير متوقعة ، و لذلك طالما آن تنافسية الاقتصاد الجزائري غير قوية

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتجنب الصدمات والأزمات التي قد تؤثر على سياسته الاتفاقية وسياسته الضريبية اللتين تدخلان في السياسة المالية بشكل عام وبالتالي السياسة الاقتصادية .

ثانيا- التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية :

- تعتبر التكتلات الإقليمية والعالمية من بين أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة ، ذلك أنها تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المنطوية تحتها ، والواقع آن تعامل الجزائر مع دولة ما يختلف تعاملها مع تكتل اقتصادي ، وبذلك فان التكتل الاقتصادي الإقليمي أو العالمي يفرض على الجزائر شروطا تمس بسياستها الاقتصادية وبشكل أدق بسياستها المالية .

- إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية فرض عليها إعادة النظر في سياستها المالية خاصة ما يتعلق بنظامها الضريبي خاصة فيما يخص الرسوم الجمركية و بعض أنواع الضرائب والاقتصاد الجزائري يمر بوضع لا يسمح لـه بفرض شروطه بقوة على أي تكتل اقتصادي ، و في اعتقادنا فان عقد شراكة مع أي تكتل اقتصادي ، يعتبر تحديا للسياسة المالية الجزائرية التي ينبغي اتخاذها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان دخول أو انضمام الجزائر لأي تكتل اقتصادي يفرض عليها أيضا مواجهة تحدي تنسيق السياسة الاقتصادية بين هذه الدول ، و بشكل أكثر دقة ، تنسيق سياستها المالية في مجال الإنفاق الحكومي و كذا في مجال الضرائب فيما يعرف بالتنسيق الضريبي ، دون أن ننسى التنافس الضريبي القوي الذي تمارسه العديد الدول من اجل الظفر بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية .

ثالثا- المنظمة العالمية للتجارة :

- تحاول الجزائر جاهدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، حيث أبدت استعدادها من خلال محاولة تطبيق الشروط المفروضة عليها من دول هذه المنظمة ، و في الواقع فان تطبيق هذه الشروط يفرض على الجزائر إعادة مراجعة سياستها المالية في مجال الضرائب وخاصة في مجال الضرائب وخاصة في المجالات المحددة ضمن بنود التعاملات في هذه المنظمة .

- إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يفرض على صانعي السياسة المالية الجزائرية الالتزام بالعديد من المبادئ الضريبية والالتزام بالعديد من الضوابط التي وردت في اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة إضافة إلى الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتعريفة الجمركية ،و بذلك يعتبر الانضمام لهذه المنظمة تحديا كبيرا خصوصا بالنسبة للسياسة المالية التي ينبغي تطويرها و اتخاذ التدابير المواكبة للانضمام الجزائر لها .

- المبحث الثالث : تطور معدلات التضخم في الجزائر (2006-2016).

- تمهيد :

- باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال برامج كبح التضخم ، وهذا للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين و تعتبر عملية التحكم في السياسة المالية التوسعية من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني و قد عرف الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة في الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة .

- يمكن تتبع تطور ظاهرة التضخم من خلال تتبع تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ، والذي يقيس التطور العام لأسعار عدة سلع استهلاكية ضرورية خلال فترات زمنية معينة ، كما أن تحديد تشكيلة الأسعار المكونة له تسمح بمعرفة الأسعار التي لها تأثير على تحركاته .

- الجدول رقم 06 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006- 2016) الوحدة : %

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	2.3	3.7	4.9	5.8	3.9	4.5	8.8	3.2	2.9	4.8	6.4

- المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

- شكل رقم 05 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006- 2016)

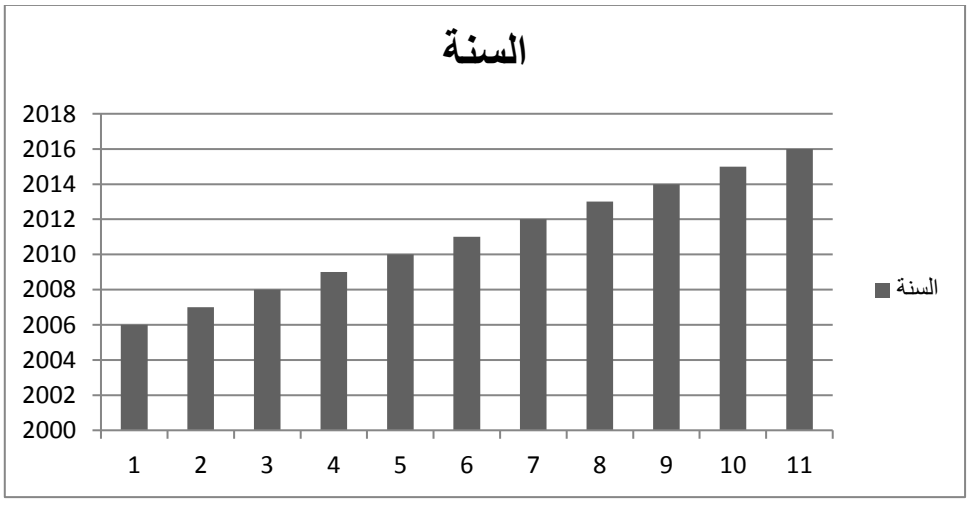

- المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 06

- إن تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسة يعبر عن تفاؤلات الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية و التي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى .

- من الشكل البياني رقم ، والجدول رقم ، يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها فيما يلي :

- الفترة 2006 -2009 : نلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل التضخم ارتفع من سنة2006 حيث قدرت نسبته ب2.3 % إلى 3.7 %و4.9 %سنة 2007 و2008 على التوالي ، وصولا إلى سنة 2009 حيث انتقل إلى نسبة 5.8%.

- الفترة 2010 -2016 :نلاحظ أن معدل التضخم انخفض سنة 2010 ليصل إلى 3.9 % أي بما يقارب النقطتين عما كان عليه سنة 2009, لكن بعدها بدا في الارتفاع مجددا ليصل إلى 4.5 %سنة 2011 ثم إلى 8.8 % سنة 2012 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب السابقة ، ثم عاود الانخفاض سنة 2013 إلى 3.2 %.

- المطلب الأول : تطور الأسعار .

- تؤكد التضخم المرتفع الذي ظهر في 2007 ، بعد سنتين من استقرار الأسعار ، في 2008 و تسارعت وتيرته . كما كان عليه الأمر في 2007 ، يعود الدفع التضخمي القوي في جزء كبير منه إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة ، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية . إن التضخم الداخلي الذي لا يزال مرتفعا نتج أساسا عن الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية وخصوصا أسعار السلع الغذائية الصناعية .

- بلغ التضخم المتوسط المقاس بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك 4.4 % في 2008 مقابل3.9 في السنة المنصرمة و 1.8 %سنة 2006 ، انخفضت أسعار الجملة الخاصة بالفواكه والخضر بنسبة 3.0 % على أساس متوسط سنوي بعدما ارتفعت بقوة(16.9 %)في 2007 . يفسر هذا الاتجاه التنازلي بواسطة الانخفاض القوي في أسعار البطاطا (30.9 -) التي لا يزال مستواها مع ذلك مرتفعا. من جهة أخرى ، ارتفع مؤشر القيم الوحدوية للسلع الغذائية المستوردة بنسبة 37.5 % ، بعدما كان قد زاد بنسبة 29.6 % في 2007 ، كما زادت أسعار سلع المنتجات الغذائية التي يتكون محتواها بجرعة كبيرة من الواردات بأكثر من الضعف منتقلة من 5.4 % 2007 إلى 11.3 % في 2008 ، و هي وتيرة أسرع بما يقرب من ثلاث مرات مقارنة بالتضخم السنوي المتوسط لمؤشر أسعار الاستهلاك .إضافة إلى ذلك سجل مؤشر القيم الوحدوية للسلع الغذائية زيادته الأقوى منذ ثمانية سنوات بارتفاع يساوي 37.5 % في 2008مقابل زيادة سنوية بنسبة 36.5 % في 2007 .

- إضافة إلى ذلك ارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات للقطاع العمومي بنسبة 5.6 % في 2008

و هو ما يمثل سرعة أقوى مقارنة مع التضخم المسجل في 2007 و الذي قدر بنسبة 3.1 % على أساس متوسط سنوي ، كما ارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص بنسبة 1.6 % في 2008 مقابل 1.9 % في السنة المنصرمة.

- تواصلت التوترات التضخمية في 2010 ، لكن بأقل شدة من السابق, وللمرة الأولى منذ خمس سنوات تراجع معدل النمو السنوي المتوسط للأسعار عند الاستهلاك ، منتقلا من 6.1 % في 2009إلى 4.1 % بالنسبة للمؤشر الوطني ومن 5.7 % في 2009 إلى 3.9 % بالنسبة لمؤشر الجزائر الكبرى .

- **أولا :** تطور أسعار الإنتاج .

- في 2008 بلغ التضخم 5.6 %على أساس متوسط سنوي في القطاع العمومي خارج المحروقات, و هو المعدل و هو المعدل الأعلى في العشرية ، و الذي يزيد ب 2.5 نقطة مقارنة مع سنة 2007 وأسرع بمرتين مقارنة بسنة 2006.

- تباطأت الزيادة في الأسعار في القطاع الخاص بنسبة 1.6 %مقابل 1.9 في 2007.

- في 2010بقيت زيادة أسعار الإنتاج الصناعي متواضعة في القطاع الخاص بنسبة 1.5 % وتم احتوائها في القطاع العمومي في مستوى قريب من الهدف . بعد ذروة 5.7 % المسجلة في 2008 , انحصرت زيادة مؤشر الأسعار خارج المحروقات للقطاع العمومي في 3.0 % كمتوسط سنوي مقابل 3.4 % في السنة المنصرمة.

- تباطأ في 2013 تضخم أسعار الإنتاج الصناعي في القطاعين العمومي والخاص ، بعد تسارع معتبر في 2012 خصوصا في القطاع الخاص (1.9+) نقطة . بوتيرة سنوية عرف التضخم المقدر بنسبة 0.2 % في القطاع العمومي تراجعا قدره 2.4 نقطة مؤوية ، كما كان التراجع في التضخم في القطاع الخاص معتبرا إذ انخفض ارتفاع المؤشر بـ 2.3 نقطة ليبلغ 0.6 % .

1- أسعار الإنتاج الصناعي العمومي :

- سجلت ثلاثة قطاعات نشاط من بين قطاعات الصناعة العمومية (المناجم و المقالع ، الصناعات المتنوعة صناعات الخشب ، الفلين و الورق) زيادات في أسعارها و تسببت بشكل رئيسي في التضخم .ارتفعت أسعار قطاع الصناعة الغذائية بنسبة 7.1 %, بينما تراجعت أسعار قطاع النسيج بنسبة 0.5 % . كما شهدت أربعة قطاعات أخرى (مواد البناء ، الطاقة ، الكيميائية ، الجلود و الأحذية) ارتفاعا في أسعارها بمعدلات تقل عن 1.5 % و ارتفعت أسعار الصناعات المعدنية و الميكانيكية و الالكترونية و الكهربائية ارتفاعا في الأسعار بنسبة 3.4 %.

- ارتفعت أسعار قطاع المناجم و المقالع ، التي انخفضت بنسبة 2.8 %في سنة 2006 ، بقوة للسنة الثانية على التوالي ، بعد زيادة بنسبة 16.3 %في 2007 ، سجل هذا القطاع أقوى تضخم سنوي متوسط له في العشرية (59.4 %).ويساهم رغم ضعف ترجيحه في المؤشر (1.2 %) ، بمقدار الخمس في الزيادة الإجمالية (21.3 %) ، زادت هذه الأسعار بأكثر من الضعف في ثماني سنوات ، بوتيرة سنوية متوسطة تساوي 11.9 %.

- في 2013 كانت الأسعار شبه مستقرة في 5من بين 9قطاعات النشاط ، وتراجعت فيما يخص المناجم والمحاجر والطاقة، وسجلت ارتفاعا كبيرا بالنسبة لنشاطي مواد البناء والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية، كما سجل تضخم أسعار "مواد البناء"المقدر ب5.7 كمتوسط سنوي أعلى مستوى مقارنة بباقي القطاعات. بحيث تمثل مساهمته في التضخم ، بالإضافة إلى مساهمة الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية، 0.63نقطة مؤوية في التضخم الإجمالي الذي بلغ 0.2 نقطة خلال سنة 2013 .

2- أسعار الإنتاج الصناعي الخاص :

- تبقى أسعار الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص في حالة زيادة .في2008ارتفع المؤشر العام بنسبة 1.6 % وهي وتيرة تقل ب0.3نقطة مقارنة مع تلك المسجلة في السنتين السابقتين .تراجع التضخم الصناعة المعملية ب0.4مؤوية ليسجل 1.6 %كمتوسط سنوي .تعكس هذه الزيادة في الأسعار، التي تبقى مع ذلك متواضعة الزيادة في أسعار عوامل الإنتاج بخلاف الطاقة التي بقيت أسعار البيع فيها مستقرة منذ سنتين .

- ينبغي الإشارة إلى بقاء التضخم في قطاع الصناعة الغذائية مرتفعا في 2013على الرغم من تراجعه ب 0.4كمتوسط سنوي ، و الراجع إلى ارتفاع مؤشرات فرعية "معالجة الحبوب "و"صناعة المواد الغذائية " و هذا بالرغم من بقاء التدابير التنظيمية الانتقالية لدعم أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة قائمة .

- أصبح فارق التضخم بين الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات الغذائية المصنعة (2.4 %) و أسعار الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعة الغذائية الخاص (2.1 %) سالبا ب 0.3نقطة في 2013 ، بعدما كان موجبا في سنة 2012(2.2نقطة) . هذا ما قد يشير إلى احتواء هوامش التوزيع على هذه السلع في 2013 .

- ثانيا : تطور الأسعار عند الاستهلاك .

- ارتفعت أسعار التجزئة كما هي مقاسه بمؤشر أسعار الاستهلاك بقوة في 2008، سواء كان ذلك على المستوى الوطني ، و قد ارتفع المؤشران بنفس الوتيرة السنوية المتوسطة بنسبة 4.4 % ، و ذلك في تسارع واضح مقارنة

مع معدل 3.9 %و3.5 %على التوالي اللذين تم تسجيلها في سنة 2007 .

- تطورت أسعار الجملة الخاصة بالفواكه والخضر، التي تبعت اتجاها متزايدا وحيث بلغت الزيادة 16.9 %في 2007 نحو الانخفاض في 2008 . فقد انخفضت بنسبة 0.3 %بفضل تراجع أسعار البطاطا (30.3-) .

- من جهة أخرى ارتفع مؤشر القيم الوحدوية للواردات بنسبة 15.2 %في 2008مقابل 8.9 %و في سنتي 2007 و 2006 في حين ارتفع مؤشر السلع الغذائية بنسبة 37.5 %مقابل 36.5 %بالنسبة لسنة 2007.

- في 2008 تسارعت بقوة وتيرة التضخم الخاص بالمنتجات التي تشكل الواردات جزء كبير من محتواها. ارتفعت الأسعار بنسبة 11.3 % مقابل 5.4 % في السنة المنصرمة و 2.3 % في سنة 2006 . تواصلت في 2008الزيادة القوية في أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة المسجلة في 2007وزادت في اتساع التضخم الداخلي ، ناقلة النمو السنوي المتوسط في المستوى العام للأسعار في 2008 إلى 4.4 % في الجزائر الكبرى مقابل 3.5 % في السنة المنصرمة.

- في ديسمبر 2013 قدر المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك ، أساس 100في2011 بـ 171.5 نقطة ليصل التضخم السنوي لمتوسط إلى 4.15 % . في حين بلغ ذلك الخاص بالجزائر الكبرى بالجزائر 2012 الكبرى 160.3نقطة أي في ارتفاع بـ 3.26 % انخفض المعدلين بصفة معتبرة مقارنة بمستواهما لسنة مسجلا تقلصا ب5.55 %و5.63 % نقطة على التوالي .نتج هذا الاتجاه التنازلي عن الأداء الجيد لأسعار المواد الغذائية خاصة المتعلق بالمنتجات الفلاحية الطازجة والسلع المعملية ، على الرغم من تسارع تضخم أسعار الخدمات .ساهم الانخفاض المعتبر في الأسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة باستثناء أسعار غبرة الحليب التي ارتفعت بصفة معتبرة ، في تراجع التضخم المسجل خلال سنة 2013 . خلال نفس السنة تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية بـ 9.0 نقطة ليبلغ 3.2 % و لم يبلغ ارتفاع أسعار السلع المعملية سوى 1.97 % أي في تراجع 4.6 نقطة.تعد فئة الخدمات الفئة الوحيدة التي سجلت تسارعا في ارتفاع الأسعار ليبلغ 6.2 %مرتفعة بـ 1.2نقطة مقارنة بسنة 2012.

1. أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة :

- تواصل التضخم القوي الذي بدا في الظهور في 2007 ، تقريبا في كل مكان من العالم ، في السداسي الأول من سنة 2008 و بدا في التراجع مع بداية السداسي الثاني . هكذا فان حركة انخفاض الأسعار في الولايات المتحدة ، التي بدأت في أوت 2008 ، تتواصل منذ ذلك الحين ، على الرغم من أن التضخم المتوسط السنوي

في 2008 والمقدر بنسبة 3.8 %يفوق بنقطة مئوية الزيادة في الأسعار المسجلة 2007. ويسجل هذا الأمر انقلابا في الاتجاه .

- تم رصد نفس الاتجاه في اروبا.سجل مؤشر أسعار الاستهلاك الموحد في الاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 3.7 % كمتوسط سنوي، أي بزيادة 1.2نقطة مؤوية مقارنة مع سنة 2007 .

- في 2008 كان للزيادة في أسعار المواد الأولية الفلاحية المستوردة (الحبوب ، غبرة الحليب ، المواد الزيتية)أثرا جوهريا على المستوى العام للأسعار في الجزائر .بنسبة 37.5 %في 2008مقابل 36.5 % في سنة 2007 ، سجل مؤشر القيم الوحدوية لواردات السلع والخدمات الزيادة الأقوى منذ ثماني سنوات .

- ارتفع المؤشر السنوي للقيم الوحدوية للواردات، بالنسبة لكل فئات الاستعمال، بنسبة 15.2 % في 2008مقابل 9.5 % في السنة المنصرمة . كما بلغ المؤشر السنوي المتوسط 115.3نقطة (أساس 100في 1994) .

- في 2013 واصلت الأسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة (الحبوب و الزيوت الغذائية و السكر وغبرة الحليب) اتجاهها التنازلي.بينما يشكل سعر غبرة الحليب استثناءا باتجاهه التصاعدي.ترافقا مع إبقاء التدابير التنظيمية والدعم (الإعفاء من الحقوق الجمركية ، الرسم على القيمة المضافة)قائمة ، لاشك أن هذا الانكماش قد ساهم بصفة معتبرة في تراجع تضخم المواد الغذائية في السوق الداخلية.في حين سجل مؤشر القيم الوحدوية للمواد الغذائية المستوردة ارتفاعا محسوسا قدره 3.6 % ، كما سجل المؤشر الخاص بالمواد الاستهلاكية غير الغذائية ارتفاعا قدره 5.8 % ، وهو جد ضعيف مقارنة مع سنة 2012(26.1 %) .

- تبعت دينامكية مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات المحتوى المستورد القوي نفس ديناميكية مؤشر الأسعار عند الاستهلاك . إذ تراجع بـ 6.9 نقطة مئوية كمتوسط سنوي في 2013 ، منتقلا من 7.4% إلى 0.5 % ، و يبقى اقل بكثير من التضخم الكلي المقدر بـ 3.3 %.

- ازدادت المساهمة النسبية للمنتجات ذات المحتوى المستورد القوي في متوسط التضخم السنوي مع بقائها مستقرة من حيث نقط التضخم (1.2نقطة في 2012و 2013).انتقلت المساهمة النسبية لهذه المنتجات من 13.8 % إلى 23.2 % ، أي 0.1نقطة اقل من وزنها في المؤشر الكلي.

- أدى نمو الطلب في البلدان الأسيوية وبلدان الشرق الأوسط إلى تحفيز زيادة أسعار غبرة الحليب بعد سنتين من الاستقرار النسبي . في ظرف سنة، ارتفع سعر الطن الواحد من غبرة الحليب بنسبة 53 % ليصل إلى 5100 دولار في ديسمبر 2013، أي بارتفاع متوسط سنوي قدره 46.8 %.

- ازدادت حدة الاتجاه التنازلي لأسعار السكر السائب في 2013 ، لتصل إلى مستواها المسجل في جويلية 2010 عرض الرطل الانجليزي من السكر بـ 17.68 سنتا للدولار في نوفمبر 2013 ، أي بانخفاض قدره 19.6 % كمتوسط سنوي .

- ساهم هذا التطور التنازلي بالنسبة لأغلبية المنتجات الفلاحية المستوردة في احتواء الفاتورة الكلية والأثر على ميزانية الدولة ، مع ذلك أدى كل من ارتفاع الكميات المستوردة وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأخرى إلى ازدياد قيمة الواردات من المواد الاستهلاكية الغذائية بنسبة 16.3 %.

2. أسعار السلع عند الاستهلاك :

- انطلاقا من مستوى مرتفع موجود, تسارع التضخم في 2008 ، قدرت الزيادة السنوية المتوسطة لأسعار الاستهلاك بنسبة 4.4 %بالنسبة للمؤشر الوطني ، أي بزيادة 0.5 نقطة مقارنة مع سنة 2007 .كما تم تسجيل نفس وتيرة النمو السنوي المتوسط في الأسعار بواقع 4.4 % بالنسبة للمؤشر الوطني، أي بزيادة 0.5نقطة مقارنة مع سنة 2007 . كما تم تسجيل نفس وتيرة النمو السنوي المتوسط في الأسعار بواقع 4.4 %في الجزائر الكبرى في 2008مقابل 3.5 في السنة المنصرمة .

- يعتبر التضخم السنوي المتوسط على المستوى الوطني في سنة 2008 هو الأعلى منذ سنة 2004 ويتجاوز الذروة السابقة التي تم تسجيلها في السنة السابقة عند 3.9 %. في 2006 سجل هذا المؤشر انخفاضا طفيفا ب0.1 نقطة ، لكي يبلغ 1.8 % كمتوسط سنوي ، كما بين مؤشر الجزائر الكبرى ارتفاعا بواقع 0.9نقطة ناقلا بالتالي التضخم السنوي المتوسط إلى 2.5 %.

- سمحت المساهمة الضعيفة للتضخم الخاص بالمنتجات ألاثني عشر الخاضعة للتنظيم ، التي تمثل 11.1 %من المؤشر والتي بقيت أسعارها مستقرة تقريبا ، حيث ارتفعت بنسبة 0.1 على أساس متوسط سنوي بتعويض الزيادات القوية في سلع الاستهلاك الأخرى و خاصة أسعار المنتجات الغذائية .

- بعد سنتين من تسارع ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك، والذي بلغ متوسطه السنوي ذروة 9.7 %في سنة 2012 بالنسبة للمؤشر الوطني, عاد التضخم إلى 4.15 % في 2013 ، وهو اضعف معدل منذ سبع سنوات .إما مؤشر أسعار الجزائر الكبرى, فقد انخفض من جهته ب5.63 نقطة ليبلغ 3.26 %في سنة 2013.

- تم جر التراجع القوي لتضخم أسعار المواد الغذائية بالتباطؤ الواضح في ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة و الذي لم يبلغ إلا 4.02 % في 2013 أي انخفاض بـ 17.4 نقاط خلال سنة واحدة و لو أنها بأقل قوة استمرت نفس ديناميكية تراجع التضخم ، و لو بأقل حدة بالنسبة لأسعار المواد الغذائية الصناعية حيث تراجع ب2.3نقطة إلى 2.37 % في سنة 2013 .

- اتبع تطور أسعار الخدمات اتجاه معاكس للاتجاه العام للأسعار. ارتفعت أسعار الخدمات بـ 6.22 % و تسارع ارتفاعها ، وهو اكبر ارتفاع منذ ذروة سنة 2007 (7.49 %) .

- استعادت مساهمة المواد الغذائية في متوسط التضخم السنوي نسب أكثر تطابقا مع وزنها في ميزانية الأسر (43.3 %) بعدما بلغت ذروة 76.0في 2006 وانخفضت بانتظام ثم عادت للارتفاع لتبلغ نسبة 62.8 % في سنة 2012 ، فقد استقرت في حدود 46.0 % في 2013 أي ما يقارب ثلاث نقاط (2.8) أعلى من ترجيح هذه الفئة من المواد.

- بلغت وتيرة التضخم السنوية 5.8 % بنهاية أكتوبر 2016 ، وهي تمثل تطور مؤشر أسعار المستهلكين في الفترة بين نوفمبر 2015 وأكتوبر 2016 مقارنة بالفترة بين نوفمبر 2014 وأكتوبر حسب الديوان الوطني للإحصائيات 2015.

- و بخصوص التغيير السنوي لأسعار المستهلكين أي اتجاه نمو الأسعار في أكتوبر 2016مقارنة بنفس الشهر من 2015 فقد سجل ارتفاعا ب5.2 %.

- أما التطور الشهري، أي المؤشر الخام لأسعار الاستهلاك في أكتوبر 2016 مقارنة بسبتمبر 2016 بسبتمبر 2016.

- فقد سجل معدلا يقدر ب-0.7 %بعد أن عرف ارتفاعا ب0.4 % في أوت وفي سبتمبر 2016.

ويأتي ذلك بعد بعدما تم تسجيل تراجعا في أسعار المواد الغذائية (1.8-) لا سيما منها أسعار المواد الفلاحية (-3.9 %) في الوقت الذي سجلت فيه أسعار المواد الغذائية المصنعة زيادة ب0.21 % مدفوعة بارتفاع أسعار القهوة وبعض منتجات الحبوب.

- وتم تسجيل أعلى زيادة سنوية في فئة الملابس والأحذية (14.45 %) متبوعة بالنقل والاتصال (12.9 %) والسلع المتفرقة (10.43 %) وسلع الصحة و النظافة الجسدية (6.8 %) ثم السكن والأعباء (5.8 %) والأثاث وسلع التأثيث (5.4 %) والأغذية والمشروبات غير الكحولية (0.8 %) .

- و بالنسبة للفئة الأخيرة فقد تم تسجيل زيادة سنوية في أسعار المواد الغذائية بـ 3.9 %في أكتوبر 2016 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي مع هبوط في أسعار المواد الفلاحية الطازجة (2.25 %) .

- و يخص هبوط البطاطا (26.2- %) و الخضر الطازجة (19.7-) و كذا لحوم و زوائد الغنم (1.2- %) .

- و في المقابل شهدت باقي المنتجات الغذائية ارتفاعا لا سيما البيض(+39 %) ، الفواكه الطازجة (+25 %) اللحوم و الأسماك المحفوظة (13. 10 %) .

- يذكر أن مستوى التضخم المستهدف في قانون المالية لسنة 2016يبلغ 4 %مقابل 4.8 % لسنة 2015 .

- المطلب الثاني : أهم أسباب التضخم في الجزائر .

أولا- اتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي :

- التضخم حسب الكينزيين يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي ، و إذ كان الطلب الكلي في الجزائر يعرف ارتفاعا سريعا ومستمرا كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وارتفاع عدد السكان و غيرها من العوامل ، فان الأمر يختلف بالنسبة للعرض الكلي ، هذا الأخير يمكن تمثيله محاسبيا في الجزائر بالناتج الداخلي الخام المعطى بالقيم الحقيقية .

ثانيا- الإفراط في الإصدار النقدي :

- عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا منذ 1962 ، حيث انتقلت من 4.1 مليار دج إلى أكثر من 137 مليار دج في سنة 1982 ، وانتقل حجم الكتلة النقدية في 1990 إلى 343 مليار دج ، و يفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الاستقرار من عقد إلى آخر ، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم ، وعرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية ، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 11013 مليار دينار عام 2012 ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها : التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، الذي خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دج)خلال الفترة 2001-2004 ثم الانطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 والذي خصص له هو الأخر مبلغ إجمالي يقدر بنحو 4203 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 55 مليار دولار .

ثالثا- ارتفاع الأجور :

- تمثل الأجور المصدر الأساسي لاستهلاك العائلات, وبالتالي فان حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شانه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للسلع والخدمات في البلاد ، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي ، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)

ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.

رابعا- عجز الميزانية :

- ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة ، ولذلك تلجا الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية. بالرغم من الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة فقد استمر تسجيل العجز في إطار سياسة مالي توسعية حيث انتقل فيها العجز من نحو 4 % إلى الناتج الداخلي الخام لسنة 2003 إلى 20 % من الناتج
الداخلي الخام لسنة 2012 . هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وحتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية والتي خصص لها مع بداية سنة 2000صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات.

خامسا- التضخم المستورد :

التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية وسلع التجهيز والسلع الوسيطية ، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية ، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية ، والتي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار خاصة فيما تعلق بالمواد الغذائية .

سادسا- ضعف الإنتاجية :

- الإنتاجية هي ما يمكن أن تتجه وحدة العمل الواحدة خلال مدة من الزمن كما أنها أداة لقياس مدى فعالية وكفاءة النظام الاقتصادي لكن ما يميزها في اقتصادنا الحالي الضعف الشديد وهذا راجع إلى :

- عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة وخاصة بالنسبة للإطارات التي تعطي ضعفا في كفاءة العمل لاسيما في مجال التسيير والإبداع ودراسة السوق .

- قدم التجهيزات المستعملة و التكنولوجيا المستخدمة، و تركزها في بعض القطاعات على حساب قطاعات

أخرى التي أثرت على النوعية والسعر بالسلب حيث صار بيع هذه المنتجات في السوق المحلية صعبا وأيضا حتى في السوق الخارجي .

- المطلب الثالث : أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري ودور السياسة المالية في معالجته

1- أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري :

- إن ظاهرة التضخم تعد حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات القومية، والجزائر تعاني كثيرا منها حيث خلفت أثار على الأوضاع الاقتصادية وسيتم في هذا المطلب إبراز أهمها :

أولا- اثر التضخم على الاستهلاك و الادخار :

يؤدي التضخم بالنقود إلى فقدان قيمتها وضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة (مقياس للقيمة وسيط للمبادلة ، ومخزن للقيمة) وينجم عن هذا إضعاف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للاستهلاك بينما يضعف حافزهم على الادخار ، ففي فترات التضخم تتدهور القدرة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة لاقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك عندما لا تكفي دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الاستهلاك الذي كان يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار وفي حالة الاستقرار النقدي يحدث العكس ، حيث يوزع الأفراد دخولهم النقدية بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجئون إليها في فترات التضخم.

ثانيا- اثر التضخم على الاستثمار:

- يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها ، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل ، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد و يرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة و ينجم عن هذا تفاؤل المنتجين ، الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل و لذلك يختل التوازن بين العرض و الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ، كما أن أسعار السلع الاستهلاكية و الكمالية هي من بين أول الأسعار التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية ، مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات دون القطاعات الصناعية الأخرى و منه يكون توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني . و التضخم مضر بالاستثمار حيث أن تقدير مرودية المشاريع تصبح أمرا صعبا إذ أن أسعار المدخلات (المواد الأولية اليد العاملة ...) يخفض من مردودية الاستثمار فمثلا ارتفاع أسعار مواد البناء و الاسمنت خصوصا في سنة 1991 أدى إلى توقف عدة ورشات .

- كما يكون للتضخم أثاره السلبية في توجيه رؤوس الأموال إلى المضاربة على الأراضي الزراعية والتجارية-شرائها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى- والى بناء المنازل الفاخرة بدلا من الأنشطة التجارية.

ثالثا- اثر التضخم على توزيع الدخول :

- يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات و الموظفون مثلا ، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص ، و في نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال و المشتغلين بالتجارة الوسطاء .

2- دور السياسة المالية في معالجة التضخم :

- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و خاصة وقت التضخم وذلك كما يلي :

- ففي هذه الحالة يكون مستوى الطلب الكلي مرتفعا عن مستوى العرض الكلي فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار فتعمل السياسة المالية هنا على تخفيض الطلب الكلي وكبح ارتفاع الأسعار على النحو التالي :

- تخفيض مستوى الإنفاق العام : مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي ، مما يخفض الطلب الكلي و يكبح ارتفاع المستوى العام للأسعار.يجب إعادة توجيه الإنفاق العام ، إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة ، و بخاصة القطاع الفلاحي و الصناعي و تشجيع الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال و خلق بيئة تنافسية و تسهيل عملية نقل التكنولوجيا إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري الذي يبقى هو أساس العملية التنموية .

- ضرورة رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات و ذلك بتوسع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية ، تحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات و توجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل ، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم .

- ينبغي إخضاع الزيادات في الأجور إلى شرط الزيادة في الإنتاجية ، حيث أن الزيادات العشوائية المسجلة في الأجور خلال عامي 2011 و 2012 تعتبر المسئول الأساسي عن ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 9 % .

- فيما يخص تمويل عجز الموازنة العامة المتزايد ينبغي اللجوء إلى سوق السندات بدلا من الاعتماد على

الإصدار النقدي أو صندوق ضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية، و خاصة مع توسع القطاع الخاص وانخفاض أسعار الفائدة .

- معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق المحلية ، كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع ، التخزين المضاربة ، السوق السوداء و غيرها .

- رفع مستويات الضرائب ، فتنخفض دخول الأفراد ، و ينخفض بالتالي الطلب الكلي ، فيتم كبح ارتفاع المستوى العام للأسعار .

- مزيج من سياسة خفض الإنفاق و زيادة الضرائب يؤديان إلى كبح التضخم .

خـــاتمـــة عامة

- إن التطورات التي شهدها العالم في الثلث الأخير من القرن العشرين ، والتي من أبرز معالمها التخلي عن الاقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق ، أفرزت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلت دور الدولة يجاري مقتضيات تغيير فلسفتها ووظائفها ، و أصبحت الدول تعد سياسة عامة تشمل الإجراءات الواجب اعتمادها للوصول إلى مجموعة من الأهداف ، وتشكل السياسة المالية أحد الأوجه الأساسية للسياسة العامة ، و أنها تقوم بتحديد مجموع التقنيات والوسائل والإجراءات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم الحياة الاقتصادية ، وكذا السيطرة عليها والتأثير فيها .

- لا يمكن استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسات الأخرى ، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات السياسة المالية من جهة أخرى ، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر على مدى غنى وفقر الدول ، إضافة إلى أنه يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية ، حيث ناقشت هذه الدراسة مشكلة التضخم في إطار نظري سلط الضوء على مفهوم السياسة المالية ودورها في معالجة هذه المشكلة ، وإطار نظري بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 ، محاولة لتحليل دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة .

- بعد تناولنا لموضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم تم التوصل إلى النتائج التالية :

- نتائج اختبار الفرضيات :

1- الفرضية الأولى صحيحة لأن من خلال تناولنا للمداخل النظرية للسياسة المالية ، تبين لنا أن للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية ، حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية لها ، فقد انتقلت من السياسة المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة ، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد .

2- الفرضية الثانية صحيحة لأن للسياسة المالية اثر كبير في تقليل التضخم وهذا من خلال استخدام أدواتها المختلفة ، وتعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار ، وبما أن إجمالي الإنفاق هو السبب الأول للتضخم فإن التخفيض في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية فيتعين أن يوجه في المقام الأول إلى القطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة .

3- الفرضية الثالثة صحيحة لأن العوامل الداخلية و الخارجية و الاختلالات الهيكلية تساهم في توفير بيئة

ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، من خلال زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي المعروض منها. و زيادة تكاليف الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة الأسعار ، وغيرها من عوامل .

- النتائج العامة للدراسة :

1. تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية ، وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الضرائب ، الدين العام و الإنفاق العام ، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية . تختلف أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن الدول النامية ، فالدول المتقدمة تسعى من خلال السياسة المالية إلى إحداث استقرار اقتصادي ومساندة القطاع الخاص دون التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي ، أما الدول النامية فتسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية وباعتبار أن التضخم في الدول النامية يرتفع باستمرار فان هذه الدول تسعى إلى محاربته والقضاء عليه من خلال أدوات السياسة المالية و الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق هذا الهدف .

2. يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على مشكلة التضخم من خلال أدواتها السياسة الضريبية ، سياسة الدين العام وسياسة الإنفاق العام ، فيكون الأثر في سياسة الضرائب من خلال استخدام كل أنواع الضرائب كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية ، فإذا استخدمت حصيلة ضرائب الدخل ، فهي تستخدمها بمعدلات مختلفة فهي قد تقرر بعض الإعفاءات لصالح محدودي الدخل ، وترتفع المعدلات كضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة ، وهنا سنجد علاجا واضحا من خلال سياسة الضرائب ، وكذلك التأثير من جانب سياسة الدين العام حيث تعمل هذه الأداة على سد العجز في منابع التمويل ، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، و بالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار الاقتصادي . و تكرس سياسة الإنفاق العام في إحداث عجز أو فائض في الميزانية ، للتحكم في الضغوط التضخمية ، سواء الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي برفع معدلاته ، أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة .

- من خلال معالجتنا لموضوع دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و بالأخص استقرار معدلات التضخم والتقليل منها في الجزائر لفترة 2006- 2016 توصلنا إلى النتائج التالية :

1. مرت السياسة المالية بالعديد من المراحل خلال فترة الدراسة ، هذا عن طريق مختلف التشريعات والقوانين الصادرة و الهادفة إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ، و حملت هذه الإصلاحات في طياتها أمل الخروج من الاختلالات الاقتصادية و المالية خاصة

مشكلة التضخم ، و الملاحظ بالنسبة للسياسة المالية هو ارتباطها الوثيق بالإيرادات المتأتية من النفط ذلك أنها تعتمد على إنفاق عام يمول في جزء كبير منه بما يتحقق من التقلبات الدولية الخاصة بالنفط ، و هو ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرضا للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن هذه التبعية من جهة ، وبالتالي نسبية فعالية أدواتها على تحقيق الأهداف المرجوة من جهة أخرى . فبالنسبة للإيرادات العامة قد شهدت تطورا ملحوظا باستثناء بعض التقلبات كونها تعتمد بشكل كبير على مداخيل الجباية البترولية والتي تبقى بدورها رهينة لتقلبات أسعر النفط واعتمادها بنسبة اقل على الجباية العادية وبنسبة ضعيفة جدا على إيرادات غير جبائية . أما بالنسبة للنفقات العامة فقد عرفت ارتفاعا مستمرا نظرا للانتعاش الجوهري في أسعار النفط والذي انعكس بشكل ايجابي على الوضعية المالية للدولة وعلى ضوء ذلك وسعت برامجها الاتفاقية ، حيث كان النصيب الأكبر لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز . والنسبة لرصيد الموازنة العامة للدولة فقد حقق في السنوات الأولى للدراسة فوائض مالية ليتحول إلى عجز سنة 2009 ودام ذلك ستة سنوات على التوالي نظرا لاعتماد الدولة بشكل كبير على مداخيل المحروقات لتمويل موازنتها العامة هذا من جهة ، و ارتفاع النفقات عن الإيرادات من جهة أخرى خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة .

2. أما بخصوص هدف تخفيض معدل التضخم كأحد أهداف السياسة المالية ، فالملاحظ هو الارتفاع الكبير في معدل التضخم بلغ حوالي 8.8 % سنة 2012 بسبب سياسات جانب الطلب الصارمة و التخفيض الكبير في قيمة العملة والتحرير المتدرج لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة ، و كان لذلك أثره على القدرة الشرائية للمواطنين و مستوى معيشتهم ، لكن يلاحظ انه انخفض في السنوات الموالية و لم يتعدى 6.4 % هذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار و رفع الأجور .

التوصيات :

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فعالية و كفاءة السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها معالجة التضخم ، ومن اجل الاستفادة من جميع الموارد و الطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الريح إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة ، وهذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية ، المالية والبشرية ومن أهم التوصيات :

1. ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية ، بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص .

2. ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي و خاصة الاستهلاكي منه ، باعتباره غير منتج خاصة في الأجل القصير و لما له من أثار سلبية على الاقتصاد كونه يؤدي إلى حدوث التضخم ، الذي يعيق بدوره النمو الاقتصادي .

3. يجب إصلاح النظام الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة ، حيث لا تزال الضرائب غير المباشرة تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية ، وبذلك يمكن تنويع الإيرادات خارج إيرادات المحروقات ، و بالتالي ترتفع الحصيلة الضريبية مما يتيح تطبيق سياسة ضريبية ملائمة بالاعتماد على نظام ضريبي عادل ومستقر .

- أفاق الدراسة :

- رغم محاولتنا إثراء هذه الدراسة بكل المعلومات الضرورية ، إلا أنه من الطبيعي أن لا تخلو من بعض النقائص نظرا لأهمية وشساعة المجالات التي يحتويها. لذا فإننا نترك المجال مفتوح للطلبة للإلمام أكثر بهذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالجانب التطبيق .

- كما يمكننا أن نتقدم لمن أراد أن يواصل البحث في هذا الموضوع الإشكاليات التالية :

1. دور السياسة المالية في معالجة الركود الاقتصادي .

2. السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .

3. دور السياسة المالية في حل الأزمات المالية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- الكتب :

- أحمد عبد السميع علام : 2012 م "المالية العامة" ، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية .

- أحمد محمد عادل عبد العزيز : 2012 م "الفائدة و التضخم" ، دار التعليم الجامعي .

- أكرم حداد ، مشهور هذلول : 2008 م "النقود و المصارف" ، مدخل تحليلي و نظري ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر .

- حسين بن سالم جابر الزبيدي : 2011 م "التضخم و الكساد" ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان .

- حسين بني هاني : 2014 م / 1435 هـ "اقتصاديات النقود و البنوك الأسس و المبادئ" ، دار و مكتبة الكينيدي للنشر و التوزيع الطبعة الأولى .

- ضياء مجيد : 2014 م / 1435 هـ "اقتصاديات النقود و البنوك الأسس و المبادئ" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

- عباس كاظم الدعمي : 2010 م – 1434 هـ "السياسات النقدية و المالية ، الطبعة الأولى" ، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان .

- عبد المطلب عبد الحميد : 2013 م "السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي" ، الدار الجامعية .

- عماد السخن : 2016 م "التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية" ، الطبعة الأولى ،أمجد للنشر و التوزيع .

- غازي حسين عناية : 2002 "التضخم المالي" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

- فؤاد هاشم : 1969 م "اقتصاديات النقود و التوازن النقدي" ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

- محمود حسين الوادي / زكريا أحمد عزام : "مبادئ المالية العامة" ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع .

- محمدي عبد الفتاح سليمان : 2002 م "علاج التضخم و الركود الاقتصادي" ، القاهرة .

- محمد محمود العلجوني : "النقود و البنوك و المصارف المركزية" ، البازوني .

قائمة المراجع

- منير اسماعيل أبوشاور ، أمجد عبد المهدي لمساعدة : 2011 م / 1432 هـ "نقود و بنوك" ، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع .

- نبيل الروحي : 1984 م "نظرية التضخم" ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الطبعة الثانية .

- نصر حمود مزنان فهد : 2015 م – 1434 هـ "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية" الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان .

- وحيد مهدي عامر : 2010 م "اقتصاديات النقود و البنوك" ، الدار الجامعية .

- مذكرات :

- أحمد محمد صالح جلال : 2006 م ، "رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .

- تقوى حسناوي/ عبد العزيز أحمد شاوش : 2016 م ، "مذكرة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي أثر تقلبات النفط على السياسة المالية في الجزائر" ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي .

- درواسي مسعود : 2005 م ، "أطروحة دكتوراه في السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 –2014" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .

- محفوظ فاطمة : 2015 م "مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أعلي موحند أولحاج البويرة .

قـائمة الـجداول
و المنـحنيات

قائمة المجداول و المنحنيات

- قائمة الجداول :

- جدول رقم 01 : احتساب الرقم القياسي بطريقة المتوسطات ص 54 .

- جدول رقم 02 : احتساب الرقم القياسي بطريقة الأوزان الترجيحية ص 55 .

- جدول رقم 03 : تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) ص 80 .

- جدول رقم 04 : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) ص 83 .

- جدول رقم 05 : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) ص84 .

- جدول رقم 06 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) ص 91 .

- قائمة المنحنيات البيانية :

- شكل رقم 01 : مفهوم الفجوة التضخمية الكنزية ص 56 .

- قائمة الأعمدة البيانية :

- شكل رقم 02 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) ص 81 .

- شكل رقم 03 : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) ص 83 .

- شكل رقم 04 : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) ص 85 .

- شكل رقم 05 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) ص 91 .

فـــهـرس

الفهرس

مقدمة عامة 01

الفصل الأول :مفاهيم عامة حول السياسة المالية

تمهيد 07

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية 07

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية وآلية عملها 10

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية وأهميتها 14

المطلب الثالث : مراحل السياسة المالية وأنواعها 19

المبحث الثاني : السياسة المالية في الفكر الاقتصادي 23

المطلب الأول : السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي 24

المطلب الثاني : السياسة المالي في التحليل الكينزي 25

المطلب الثالث : السياسة المالية في التحليل النقدي 27

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية 28

المطلب الأول : العوامل السياسية 28

المطلب الثاني : العوامل الإدارية 30

المطلب الثالث : أثر النظام الاقتصادي 32

المطلب الرابع : أثر درجة النمو الاقتصادي 34

خلاصة الفصل الأول 40

الفصل الثاني :الإطار النظري للتضخم

تمهيد 42

المبحث الأول : نظرة عامة حول التضخم 42

المطلب الأول : مفهوم التضخم 42

المطلب الثاني : أنواع التضخم 45

المطلب الثالث : قياس التضخم 52

المبحث الثاني : نظريات نشوء التضخم وأثاره ونتائجه 55

المطلب الأول : نظريات نشوء التضخم 56

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم 60

المبحث الثالث : أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم 69

المطلب الأول : سياسة الضرائب 69

المطلب الثاني : سياسة الدين العام 71

المطلب الثالث : سياسة الإنفاق العام 73

خلاصة الفصل الثاني 75

الفصل الثالث : دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر2006- 2016

تمهيد 77

المبحث الأول : تطور السياسة المالية في الجزائر 77

المطلب الأول : تحليل تطور الإيرادات العامة 78

المطلب الثاني : تحليل تطور النفقات العامة 81

المطلب الثالث : تحليل تطور الميزانية العامة 84

المبحث الثاني : المميزات الأساسية للسياسة المالية في الجزائر والتحديات التي تواجهها 85

المطلب الأول : المميزات الأساسية للسياسة المالية في الجزائر 85

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الداخلي 88

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الخارجي 89

المبحث الثالث : تطور معدلات التضخم في الجزائر واهم أسبابه وأثاره على الاقتصاد

الجزائري وكيفية معالجته 91

المطلب الأول : تطور مستوى الأسعار 92

المطلب الثاني : أهم أسباب التضخم في الجزائر 99

المطلب الثالث : أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري و دور السياسة المالية في معالجته 101

خاتمة عامة 104

قائمة المراجع 109

قائمة الأشكال والجداول 112